

نوع العمل فشهادة الخدمة هي شهادة الخبرة ،
إذا كان الاخ يقصد تدريب التدريب وليس
الخبرة ، لان الخبرة تكتسب بالعمل اذا حضر
دورات وإذا حضر شيء ، انا لا اعتقد ان هذا
يخص عليه بقانون لانك تكون قد ذهبت
بالتفصيل الى حد لم تبقي فيه للانظمة
والتعليمات شيئاً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور
عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : يا سيدي انا
اعتقد ان الكلمة كما جاءت اشمل معنى ، لان
الخدمة تشمل التدريب والخبرة ، واقترح الابقاء
عليها .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فواز
الرعي .

السيد فواز الرعي : شكراً معالي
الرئيس .

التي ارى ان مكافأة نهاية الخدمة للعامل
الذي يعمل بجد يستحق مكافأة نهاية الخدمة ،
يجعل عن حقه في الضمان الاجتماعي الذي
قرره قانون اخر .

- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الأمة

حكيم عيسى

رئيس مجلس النواب

سعد هائل السرور

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فواز نحن
نتحدث في المادة (٣٠) .

السيد فواز الرعي : آسف وتوكل على
الله .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام الدكتور
مصطفى شنيكات .

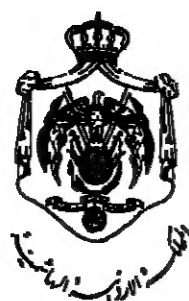
الدكتور مصطفى شنيكات : احذ
الزملاء يقلظ في المواد ، هذا كله نتيجة
الارهاق والتعب وبالتالي اقترح انتهاء الجلسة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة موافقة
على المادة كما وردت ، لكن هناك اقتراح من
الزميل عبد الله اخوارشيد هل تسحب
الاقتراح ؟

السيد عبد الله اخوارشيد : نعم .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، من
مع المادة وقرار اللجنة القانونية بالموافقة عليها ؟
موافقة .

شكراً لكم وارفع الجلسة الى مساء
الاحد الساعة الخامسة .



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة
في ٢٧ / محرم / ١٤١٦ هجرية الموافق ٢٥ / ٦ / ١٩٩٥ ميلادية .
العدد (٥)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٤

٤

٤

- أ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ب - تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- ١ - طلب معلة مقدم من سعادة السيد عبد موسى النهار .
- ٢ - طلب معلة مقدم من سعادة السيد خالد عبد النبي العجاردة .
- ج - الردود على الأسئلة :

- ١ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٢) تاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٩٥ ، جواباً
على السؤال رقم (١٣١) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .
- ٢ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٣٣٦٤) تاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٩٥ جواباً
على السؤال رقم (١٣٦) المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

كتاب رقم ١٣٦

الصفحة

- ٣ - كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٣٩٧٧) تاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم (١٣٥) المقدم من معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طهيشات .
- ٤ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم (٥٨٨) تاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٩٥ جواباً على السؤال رقم (١٠٥) للمقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد .
- د - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١١ / ٦ / ١٩٩٥ ١٧ والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .
- (ابتداءً من المادة ٣١ ، القرار موزع في الجلسة الثانية) .
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- عينت يوم الاربعاء ٢٨ / ٦ / ١٩٩٥ م الساعة العاشرة صباحاً
- ٥٩ - وقائع العدد .

محضر الجلسة

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ٢٥ / ٦ / ١٩٩٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خير .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : لا أحد .

وتغيب بمعللة من الأعضاء السادة :

- ١ - عبد موسى النهار .
- ٢ - خالد عبد النبي .
- ٣ - د. فوزي الطعينة .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

- ١ - ابراهيم سمارة
- ٢ - سمير حباشنة .

وحضر من الحكومة

- ١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء وزير الدفاع .
- ٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .
- ٣ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .
- ٤ - معالي الدكتور عوض غليشات : وزير الشباب .

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ٢٥ / ٦ / ١٩٩٥ م ٣

٥ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : وزير الخارجية .

٦ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

٧ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٨ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

٩ - معالي المهندس علي ابر الرغاب : وزير الصناعة والتجارة .

١٠ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .

١١ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

١٢ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٣ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٤ - معالي الدكتورة ريم خلف الهندي : وزيرة التخطيط .

١٥ - معالي الدكتور عبد الرزاق السور : وزير الأشغال العامة والإسكان .

١٦ - معالي السيد عادل القضاء : وزير التعمين .

١٧ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .

كتاب معالي السيد



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم
التصايب قانوني أعلن بدء الجلسة .
السيد الأمين العام جدول الأعمال .

السيد الأمين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
معالي رئيس المجلس : يعنى ؟ يعنى .

السيد الأمين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاحتفالات .
أ - طلب معلرة مقدم من سعادة
السيد عبد موسى النهار .
ب - طلب معلرة مقدم من سعادة
السيد خالد عبد النبي .
٣ - الردود على الأسئلة :

١ - كتاب معالي وزير الصحة رقم
(١٢) تاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٩٥ ،
جواباً على السؤال رقم (١٣١)
المقدم من سعادة النائب الدكتور
فرح الرضي .

١٨ - معالي السيد هشام التل : وزير
العدل .

١٩ - معالي الدكتور عبد الحميد المزمار : وزير
الدولة للشؤون البرلمانية .

٢٠ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير
العمل .

٢١ - معالي السيد نادر الظهيريات : وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٢ - معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير
الدولة .

٢٣ - معالي السيد طه الهباهبة : وزير
الدولة .

٢٤ - معالي الدكتور محي الدين توقي : وزير
التنمية الادارية .

٢٥ - معالي السيد سميح دروزة : وزير
الطاقة والثروة المعدنية .

٢٦ - معالي السيدة سلوى المصري : وزيرة
التنمية الاجتماعية .

وحضر من الأمانة العامة :

١ - السيد لدير عطيات .

٢ - السيد علي الحنبلان .

٣ - السيد محمد الرديني .

٤ - السيد غسان النجداوي .

افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ١٤٤

التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي وزير الصحة

ابحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم
(١٣١) تاريخ ١٢ / ١ / ١٩٩٥ والمقدم من
سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى
معالي وزير الصحة . للاجابة عنه خلال المدة
المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : العالوة التي أقرت مؤخراً حصل
عليها المرضى ومساعدو التمريض ولم تشمل
عمال التمريض الذين يشكلون حوالي ٤٠٪

من الكادر التمريضي في وزارة الصحة .

ما هي المبررات التي حالت دون شمول
هؤلاء بالعالوة علماً انهم يعملون في قطاع
التمريض ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

د . فرح الرضي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : ع / ٣ / ١٢

التاريخ : ١٢ / ٢ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،

اشارة لكتابكم رقم ٣ : ١٦ : ٢٤ :
١٤٤ تاريخ ١٤ / ١ / ١٩٩٥ ومرفقه صورة
عن السؤال رقم (١٣١) تاريخ ١٢ / ١ /
١٩٩٥ المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح
الرضي .

أرجو أن أبن لمعاليتكم إن عدم شمول
الموظفين الذين كانوا يستقون عمال تمريض
بالعالوة الفنية الممنوحة للممرضين والممرضات
يعود لأن هذه الفئة من الموظفين كان يتم
تعيينها بدون مؤهل علمي تمريضي وبدون
تدريب وقد حدد قرار مجلس الوزراء رقم
(٩٣٤١) تاريخ ٣٠ / ١ / ١٩٨٩ العالوة
الممنوحة لهذه الفئة بـ (١٠ ٪) ، علماً بأنه منذ
ما يزيد عن عام فإن هذه الوزارة قد قررت إلغاء
التعيين بهذه المهنة والتي كان أفرادها يدخلون

هكذا من النص

للخدمة بدون تدريب. وذلك للارتقاء بمهنة التمريض ووضع ضوابط وأسس لمن يعملون بها. وتقوم الوزارة حالياً بتحويل مهنة من يرغب من هؤلاء العمال إلى مهنة أخرى تناسب والمؤهّل الذي يحمله كما وإن الوزارة تدرس بكل اهتمام إمكانية زيادة العلاوة الممنوحة للغة المتبقية منهم.

واقبلوا فائق احترامي،

وزير الصحة

الدكتور / عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح الرضي .

الدكتور فرح الرضي : شكراً معالي الرئيس .

أشكر معالي وزير الصحة على رده وأرجو أن أقدم بالمداخلة السريعة التالية : -

اتفق مع معالي الوزير بأن قسماً كبيراً من هؤلاء أو من هذه الشريحة قد تعينوا بدون مؤهل علمي تمريضي أو تدريب سابق ، لكن هؤلاء مع مرور الزمن اكتسبوا خبرة جيدة وتدريباً جيداً ، ولستطيع أن تأخذ مثلاً على ذلك لا يفصل بين هذه الفئة ومؤسسة تابعة لوزارة الصحة إلا شارع طوله ثلاثين متراً ، ولو قمنا بزيارة لهذه المؤسسة الصحية لوجدنا أن العديد من العاملين في التمريض في هذه المؤسسة من هذه الفئة التي خربت من العلاوة ، وبالتالي كان من حقهم أن تشملهم هذه العلاوة .

كما لشكر معالي وزير الصحة وعده القاطع بأن يعيد النظر في هذه العلاوة حتى تشمل البقية الباقية من هذه الفئة التي لم تشملهم العلاوة . فالعلاوة هي ليست للمهنة بقدر ما هي مواجهة لزيادة تكاليف المعيشة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٢ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٣٣٦٤) تاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٩٥ جواباً على السؤال رقم (١٣٦) المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٣٤٧
التاريخ : ٢ / ٢ / ١٩٩٥ م

سيادة رئيس الوزراء الأفاضل

أبعت لسيادتكم صورة عن السؤال رقم (١٣٦) تاريخ ٢٩ / ١ / ١٩٩٥ المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هاني السرور
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

التاريخ : ٢٥ / ١ / ١٩٩٥ م

دولة رئيس مجلس النواب .

أرجوا التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى دولة رئيس الوزراء . للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : لقد تمهدت حكومة الشريف زيد بن شاعر السابقة بدفع ثمن السلاح للمواطنين الذين يسلمونه وقد مضى على ذلك العهد أكثر من سنتين تقريباً ولم تعرف مصرير ذلك العهد . أرجو أن يجيب سيادته على هذا السؤال .

والسؤال هو هل ستفي الحكومة بتعهداتها ومعنى سيتم ذلك ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد العزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٢ / ٤ / ١ / ٣٣٦٤

التاريخ : ١٢ / ١١ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٢ / ٤ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

أشير إلى كتابكم رقم ٣ / ١٦ / ٢٥ /

٣٤٧ تاريخ ٢ / ٢ / ١٩٩٥ ومرفقه السؤال الموجه من سعادة النائب عبد العزيز جبر حول دفع الثمن الاسلحة التي تم جمعها من المواطنين .

فان الحكومة لا زالت ملتزمة بتعهداتها للتمريض عن قيمة الاسلحة الاوتوماتيكية التي تم جمعها من المواطنين ، تجاوباً مع قرار اللجنة الادارية لمجلس النواب الحادي عشر رقم (١١) تاريخ ٩ / ٣ / ١٩٩٣ ، للاطلاع .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء بالوكالة

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة إجابة سيادة الرئيس جاءت متأخرة نحو ثلاثة اشهر فقط عن موعدها ، وأنا أشكر له هذه الإجابة ولي بعض الملاحظات ارجو ان يسمعها الاخيرة الرملة .

جاءت إجابة سيادة الرئيس حول التمريض عن ثمن الاسلحة الاوتوماتيكية التي جمعت من الشعب ، وهذه فيها قرار للجنة الادارية رقم " ١١ " الوارد في محضر الجلسة السادسة والعشرين من الدورة العادية الرابعة المنعقدة في ١٧ / ٣ / ١٩٩٣ الذي أقرته الاغلبية المطلقة من أعضاء مجلس النواب والذي حث عليه سيادة رئيس الوزراء في حينها الشريف زيد بن شاعر .

هكذا من النص

البند " ه " : دفع قيمة السلاح الآلي في حالة تسليمه للحكومة وفق تعليمات تصدر بهذا الخصوص .

ولقد طالب رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاطر في كلمته في نفس الجلسة والوردة في ص ٤٢ بما يلي (أنا أرى بأن ما تقدمت به اللجنة الادارية كلام فيه مصلحة البلاد وفيه خدمة للوطن وأؤيد ما ذكرته اللجنة وما أوصت به نتيجة الاتفاق مع الحكومة ، ويقول سيادته (لذلك أنا أطلب من الاخوة أن يؤيدوا ما جاءت به اللجنة الادارية ، وشكراً .

هذا ماجاء في كلام سيادة الرئيس ، وأقول في جواب الحكومة أنها لا زالت ملتزمة بتمهدها في التعويض عن الاسلحة التي تم جمعها من المواطنين تجاوزاً مع قرار اللجنة الادارية لمجلس النواب الحادي عشر رقم " ١١ " تاريخ ٩ / ٣ / ١٩٩٣ م .

معالي الرئيس
حضرات الزملاء

مع معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٣٥) تاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٩٥

المقدم من معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طيبشات .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

أرجوا التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ، للاجابة عليه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : لقد شكل مجلس الوزراء الموقر لجنة خاصة لبحث موضوع المبيدات وآثارها على البيئة وأقرت هذه اللجنة خطة عمل وافق عليها مجلس الوزراء في ذلك الوقت .

أرجو اعلامي عن نتائج أعمال هذه اللجنة وما توصلت إليه خطة العمل المعتمدة من قبلها وبالتفصيل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب د . عبد الرزاق طيبشات
نائب إرند

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

الرقم : م / ٦ / ٣٩٧٧
الموافق : ٢٠ / ٢ / ١٩٩٥ .

معالي السيد رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة الى كتابكم رقم ٢٥ / ١٦ / ٣ / ٣١٩ - تاريخ ٣١ / ١ / ١٩٩٥ ومرفقه

السؤال الموجه من معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طيبشات .

ارجو أن أبن لمعاليتكم ما يلي : -

فيما يتعلق باللجنة التي شكلها مجلس الوزراء الموقر ، لبحث موضوع المبيدات وتأثيرها على البيئة ، اود أن أبن لمعالي النائب المحترم ، الأمور التالية المتعلقة بما قامت به هذه اللجنة .

- فقد تم تشكيل لجنة فنية من الجهات الآتية : -

- دائرة البيئة - وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

- قسم صحة البيئة - وزارة الصحة .

- مركز تحليل المبيدات - وزارة الزراعة .

- الجمعية العلمية الملكية .

- الجامعة الاردنية .

- وقد اتخذت اللجنة توصيات تضمنت : -

أ . قيام وزارة الزراعة بتشديد الرقابة على المبيدات ذات السمية العالية ومراقبة استعمالها ، وترشيد استخدامها .

ب . إبلاء موضوع استخدام المبيدات (المكلورة) اولوية قصوى ، نظرا لخطورتها على الصحة العامة .

ج . وضعت اللجنة برنامجاً بحثياً مدته عامان ، بكلفة (٢٩٧) ألف دينار ، وهو عبارة عن برنامج تحليل عينات من كافة عناصر البيئة وكذلك عينات من الإنسان (طبقات دهنية ، حليب أمهات) .

- ولتسيير العمل تم إبرام عدة اتفاقيات على النحو التالي : -

١ - الاتفاقية الأولى : - تقوم الجامعة الاردنية

هكذا من النص

بتفليها وقيمتها (١٢٠) ألف دينار ،
وتخصص بتحليل عينات من الطبقات
الدهنية للإنسان وحليب الامهات حيث
سيتم تحليل ٥ عينات من الطبقات الدهنية
للإنسان وحليب الامهات حيث سيتم
تحليل ٥٠٠ عينة - طبقات دهنية ،
و ٥٠٠ عينة حليب امهات وسيمثل هذا
التحليل المدن الرئيسة في المملكة .
• الاتفاقية الثانية : - يقوم بتفليها مركز
بحوث البيئة التابع للجمعية العلمية
الملكية ، وقيمتها ٥٥ ألف دينار ،
وتخصص بتحليل عينات من المياه والتربة
ورواسب السدود ، والاسماك ، بحيث
سيتم تحليل ٥٠ عينة .
• الاتفاقية الثالثة : - تقوم بتفليها دائرة
الكيمياء الصناعية (الجمعية العلمية
الملكية) وقيمتها (٦٠) ألف دينار ،
وتخصص بتحليل ٥٠٠ عينة من المنتجات
الحيوالية المحلية والمستوردة ، وستشمل :
- الحليب ومشتقاته - ٢٣٥ عينة .
- الدواجن والبيض - ٩١ عينة .
- اللحوم ومشتقاتها - ٩٩ عينة .
- المنتجات الحيوالية المعلبة - ٧٥ عينة .
• الاتفاقية الرابعة : - يقوم بتفليها مركز
تحليل المبيدات التابع لوزارة الزراعة وقيمتها
٥٥ ألف دينار - وتخصص بتحليل ٥٠٠
عينة من المحاليل الزراعية ، والاعلاف
والزيت النباتية المحلية ، والمستوردة على
النحو التالي :
- حضروات محلية - (محمية

ومكشوفة) - الاغوار ١٥٠ عينة .
- فواكه محلية - (الاغوار والمرتفعات)
١٠٠ عينة .
- حضروات وفواكه مستوردة ١٠٠ عينة .
- اعلاف محلية وحجوب ٥٠ عينة .
- اعلاف مستوردة وحجوب ٥٠ عينة .
• وان يتم تحليل ٥٠٠ عينة اخرى تكون
ضمن برنامج العمل الروتيني لعمل مركز
تحليل المبيدات .
• ولقد قامت الجهات المعنية بالتحاليل بتقديم
تقاريرها المرحلية ، وتمت مناقشتها من قبل
اللجنة الفنية ، كما تم تقديم التقارير
السبوعية عن السنة الأولى للتحاليل حيث
تمت مناقشتها ايضاً وتم الاطلاع على نتائج
التحاليل ومعرفة مدى التلوث بالعينات
المحللة .
• وبناء على ما تقدم فان النتائج النهائية لهذه
الدراسة لم تظهر بعد حيث تم امهال
الجهات المعنية بالتحاليل الى نهاية شهر
شباط ١٩٩٥ ، لتقديم تقاريرها النهائية
متضمنة النتائج العلمية والعملية تمهيداً
لدراساتها والخروج بالتوصيات المناسبة
لمعالجة هذه المشكلة وسيتم رفعها
للجهات المختصة من اجل الاخذ بها
وسوف تقوم بتزويد معالي النائب المحترم
بنسخة من هذه الدراسة في حينه .
واقبلوا الاحترام ، ، ،
نادر الظهيريات
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد
الرزاق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور عبد الرزاق طيخشات : شكراً
معالي الرئيس .

إن موضوع المبيدات وتأثيرها على البيئة
ومسألة السرطنة والمواد المسرطنة هي من أهم
القضايا البالغة الأهمية التي يفكر بها المواطن
الأردني .

وأشكر معالي وزير البلديات والبيئة على
إجابه التي أعاد بها إلى ذاكرتي إجراءات
تشكيل اللجنة الفنية من قبل مجلس الوزراء
قبل حوالي ثلاث سنوات وما توصلت اليه
هذه اللجنة . وجاءت هذه الاجابة بصفحتين
ولصفت مع أن السؤال كان واضحاً جداً وهو
يتعلق بنتائج هذه اللجنة ، وجاءت إجابة معالي
الوزير بسطرين فقط .

في السطر الأول : ذكر معالي ان الجهات
المعنية قدمت للجنة تقريراً أولياً عن السنة
الأولى وتم مناقشته من قبل اللجنة وقد تم
الاطلاع على نتائج التحاليل ومعرفة مدى
التلوث في العينات المحللة ...

وكنت أتقبل لو أن معالي زودني بهذه
النتائج اللهم إلا إذا كانت هذه النتائج مرعبة
ومطابقة لتوقعات الناس وهو أجسهم المخيلة
حول هذا الموضوع .

السطر الثاني : عاد معالي ليعلن ان النتائج
النائية لم تظهر لحد الآن على الرغم من أن
معالي أمهل الجهات المعنية لنهاية شهر شباط .

ونحن الآن ايها السادة على مشارف
نهاية حزيران . فإين هي هذه النتائج ١١ .
أيها الزملاء ...

هذا نموذج واضح للترهل الإداري الذي تعاني
منه على الساحة الأردنية ...

فهذا الموضوع وهو موضوع " السرطنة "
كان الموضوع الأهم الذي نبه اليه جلالة الملك
المعظم في رسالة هامة لسيادة رئيس الوزراء قبل
ثلاث سنوات ... وقرر مجلس الوزراء تشكيل
لجنة خاصة لبحث هذا الموضوع برئاسة وزير
البلديات وقامت هذه اللجنة بدراسة هذا
الموضوع من خلال عشرات الاجتماعات
ووضعت خطة عمل دقيقة ومفصلة واتخذت
قرارات تبناها مجلس الوزراء المقرر بكمالها ..
فلماذا هذا الإهمال ولماذا هذا التأخير
الغير مبرر ١١

وفي الختام :

أولاً : أدعو لجنة الصحة والبيئة في هذا المجلس
الكريم للدراسة هذا الموضوع الخطير
والهام من جميع جوانبه .

ثانياً : أدعو معالي وزير البلديات ليعرود هذه
اللجنة بتقارير اللجنة الفنية سواء التقرير
الأولي عن السنة الأولى أو التقارير
النائية .

ثالثاً : أدعو معالي وزير الزراعة لتنفيذ التوصية
الأولى للجنة الفنية والتي تطلب من
وزارة الزراعة تشديد الرقابة على

هكذا في النص

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية
والبيئة : شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

يعلم معالي الزميل الدكتور عبد الرزاق طيبشات أن التقرير النهائي لهذه اللجنة التي كان يرأسها معاليه هو في نهاية شهر شباط من عام ١٩٩٥ حيث تنهي تقريرها ، وسؤال معاليه والجواب عليه من وزارة البلديات كان قبل هذا التاريخ . ولكنني أود أن أذكر معالي الزميل انه تم إستلام كافة التقارير من الجهات التي قامت بالتحاليل ويجري العمل الآن على تحليل النتائج لأعداد التقرير النهائي والتوصيات المناسبة للتطبيق ، وسيتم رفعها إلى سيادة رئيس الوزراء الأفخم حال الانتهاء من إعداد التقرير بصورته النهائية .

وتشير نتائج الدراسات والتحليل من الناحية المبدئية للمواد التي أجريت عليها الدراسات والتحليل بأنها ايجابية وضمن الحدود المسموح بها عالمياً .

وفيما يتعلق بالمواد المكثورة فإن معالي وزير الصحة وبأمر من سيادة رئيس الوزراء قد تم منع هذه المواد اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٩٥ .. وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم (٥٨٨) تاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٩٥ جواباً على

المبيدات الفنية والتي تطلب من وزارة الزراعة تشديد الرقابة على المبيدات ذات السمية العالية ومراقبة استعمالاتها وترشيد استخدامها .

ومع الأسف الشديد فقبل دقائق من وصولي إلى هذه القاعة علمت من بعض المهندسين الزراعيين كثيراً من المبيدات العالية السمية لا تزال تستعمل وتباع في الاسواق ، وذكروا لي مبيد حشري للعناكب يستعمل لرش الخيار والتفاح وفترة الامان مكتوبة على الرجاجة من ٣ - ٤ أشهر .

وتصوروا فترة الامان من قبل الشركة الصانعة ثلاثة أشهر ويرش على الخيار والتفاح ، وأنا متأكد أن المواطنين يأكلون هذه المواد فور الحصول عليها .

رابعاً : أدعو معالي وزير الصحة لتنفيذ التوصية الثانية للجنة الفنية والتي تطلب من وزارة الصحة إلاء موضوع استخدام المبيدات المكثورة أولوية قصوى نظراً لخطورتها على الصحة العامة .

وهل صحيح أن وزارة الصحة لا زالت تستعمل مثل هذه المبيدات في عمليات مكافحة الملاريا وبالذات D.D.T ...

شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير البلديات .

السؤال رقم (١٠٥) المقدم من سعادة
النائب السيد سليمان السعد .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٦٧

التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٥ م

معالي وزير الاعلام

ابحث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم
(١٠٥) تاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٤ المقدم من
سعادة النائب السيد سليمان السعد .

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٨ / رجب / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بعرجه السؤال التالي إلى
وزير الاعلام للمكرم . للإجابة عنه خلال المدة
المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : علمت بأن في المملكة الاردنية

الهاشمية إذاعة خاصة تعنى بتلاوة القرآن ، وقد
سميت باسم إذاعة القرآن الكريم ، أرجو بيان
ما يلي : -

- ١ - على أية موجة يتم بث هذه الاذاعة ؟
- ٢ - كم هي تكلفة هذه الاذاعة سنوياً ؟
- ٣ - هل اجريت دراسة من قبل الاجهزة
الاعلامية المختصة لبيان جدوى استفادة
المواطنين من هذه الاذاعة ؟
- ٤ - لماذا لا تتم تقوية هذه الاذاعة إسوة
بجميع البرامج المقدمة في الاذاعة
الاردنية ، إذا كانت هذه الاذاعة
موجودة ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
سليمان السعد

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الاعلام

الرقم : ٥ / ١٦ / ٥٨٨

التاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٩٥ م

الموافق : / رمضان / ١٤١٥ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

أشير إلى كتابكم رقم ٦٧/٢٤/١٦/٣
تاريخ ١٩٩٥/١/٧ ، ومرفقه السؤال رقم
(١٠٥) تاريخ ٢٥/١٢/١٩٩٥ المقدم من
سعادة النائب السيد سليمان السعد حول
الاذاعة الخاصة بالقرآن الكريم في اذاعة المملكة
الاردنية الهاشمية .

أرجو أن أبين لمعاليكم ما يلي : -

مكتبة

١ - تم انشاء هذه الاذاعة بناء على رغبة وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية لتوحيد الاذان في منطقة عمان الكبرى وتجنب التشويش عليه واستمرارية تنفيذ رفع الاذان بشكل جيد ، وذلك اشارة إلى كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم ١٦ / عام تاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٣ الموجه الى معالي وزير الاعلام ، وكتاب معالي وزير الاعلام رقم ٢٦١٧/٧١/٥ تاريخ ١١/٢ / ١٩٨٣ الموجه إلى عطوفة مدير عام الاذاعة .

٢ - تمت الموافقة النهائية على شراء الاجهزة والمعدات واللوازم لغايات انشاء هذه الاذاعة بعد مراسلات عديدة بين دولة رئيس الوزراء الافخم ومعالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ومعالي وزير المالية ومعالي وزير الاعلام لرصد المخصصات المالية والسير قدما في انشائها .

٣ - تم الانتهاء من تركيب المرسلتين الخاصتين للاذاعة بقوة ٢٥٠ كيلو واط لكل مرسلتين لعملا على الهواء بقوة ٥ كيلو واط وتكون الواحدة احتياطية للآخرى بنفس الوقت وعلى التردد ٩٣.١ ميجا هيرتز . الاجهزة موجودة في محطة ارسال عمان .

٤ - بدأ العمل بالارسال على هذه الموجه بتاريخ ١٩٨٥/٩/١ بث الاذان الموحد والقرآن الكريم .

٥ - تم تجهيز جميع مساجد منطقة عمان الكبرى من الموقر شرقاً وحتى صويلح غرباً ومن الرصيفة شمالاً حتى ببادر وادي السير وقرية وادي السير وشفا بدران وابو نصير وغيرها من مناطق عمان الكبرى وتم رفع الاذان الموحد على جميع هذه المساجد الموجودة في مناطق عمان الكبرى جميعها بدون استثناء منذ عام ١٩٨٩ بعد استكمال تجهيز كل مسجد بأجهزة الاستقبال اللازمة .

٦ - يرفع الاذان في الاوقات الخمسة على هذه الاذاعة .

٧ - بدأ بث القرآن الكريم خارج أوقات وفترات رفع الاذان من الساعة السابعة صباحاً وحتى منتصف الليل على هذه الموجة FM ٩٣.١ ميجا هيرتز منذ ١٩٨٥/٩/١ وذلك للمحافظة على هذه الموجة وتجنب استخدامها من قبل الدول المجاورة وذلك بالتنسيق مع وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٨ - تبلغ التكاليف المالية السنوية لهذه الاذاعة حوالي (٥٠٠٠) خمسة آلاف ديناراً شاملة استهلاك الكهرباء وقطع الغيار والصيانات .

٩ - الهدف الاساسي والرئيسي لهذه الاذاعة هو توحيد الاذان في منطقة عمان الكبرى وهي المنطقة التي تخضع لنفس التوقيت والموايد في رفع الاذان حيث يتوجب لهذا السبب ان تكون منطقة

التغطية محدودة بمنطقة عمان الكبرى التزاماً باستلام الاشارة من قبل المساجد الموجودة في منطقة عمان الكبرى ولا حاجة لتقوية البث .

١٠ - رغببت وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية في تطوير بث هذه الاذاعة ببث برامج دينية وقام سماحة وزير الاوقاف بمخاطبة دولة رئيس الوزراء حول ذلك ووافق دولة رئيس الوزراء بكتاب دولته رقم ١١/٩ / ٥/١ - ٢٩ تاريخ ١٩٩١/٦/١٢ رداً على كتاب سماحة وزير الاوقاف رقم ٥٧٢٨/١٤/٢ تاريخ ١٩٩١/٦/٢ وافق دولته على بث الاحاديث النبوية الشريفة المختارة فقط بالإضافة إلى القرآن الكريم والاذان الموحد .

١١ - ان بث الاحاديث النبوية الشريفة ضمن اذاعة القرآن الكريم يتطلب مصادر مالية وكوادر فنية ، وستقوم الاذاعة بتوفير هذه المخصصات والكوادر والبرامج المطلوبة للاستمرار في بث الاحاديث النبوية الشريفة ، كما نأمل ان تتمكن من بث الاحاديث الدينية أيضاً .

١٢ - منطقة تغطية هذه الاذاعة - منطقة عمان الكبرى شاملة الرصيفة - الزرقاء - الموقر - سحاب - ببادر وادي السير - قرى وادي السير - جاره - الجوهدة - ابو نصير - شفا بدران .

١٣ - تستخدم هذه الاذاعة للمناطق التي تتبع التوقيت نفسه في رفع الاذان ولا تستخدم لرفع الاذان في المناطق التي تختلف في توقيت رفع الاذان حتى لو كانت تغطيتها مثل الزرقاء .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

نائب رئيس الوزراء

وزير الاعلام

د . خالد الكركي

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان

السعد .

السيد سليمان السعد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ...

حضرات النواب المحترمين ...

لقد اطلعت على جواب معالي وزير الاعلام حول موضوع هذا السؤال فلم اقتنع بهذه الاجابة مع والى الاحترام لمعالي الوزير ، وأود هنا أن أبين ما يلي :

١ - ان الاذان الموحد في مدينة عمان كان قد تقرر العمل به في السبعينات وقبل الموافقة على هذه الاذاعة .

٢ - ان الاذاعة الاردنية كانت وما زالت ترفع الاذان المسجل في ارشيفها في الوقت المحدد احياناً وليس عن طريق الاذان الموحد من مسجد الشهد أو مسجد أبي درويش ، وإذا أردتم التأكيد

هكذا من الأصل

من ذلك فارجو سماع اذان العصر يومياً عبر اذاعة عمان .

٣ - هذه الاذاعة كانت مشروعا أولياً لاذاعة القرآن الكريم التي طالبت بها وزارة الاوقاف في حينه ولم تطلب الاشراف عليها بادىء الامر ولكنها ألحقت على ذلك الجاء . وأنا مطلع على ذلك بحكم عملي السابق في وزارة الاوقاف . وكانت لظروف اخرى سأطلع عليها معالي وزير الاعلام فيما بعد وقد أطلعته هذا اليوم .

٤ - ان اشراف وزارة الاوقاف على هذا المشروع الاذاعي يعد تهرباً من وزارة الاعلام وحتى لا تقوم بمسؤولياتها الدينية على أكمل وجه لأن وزارة الاوقاف بكوادرها الفنية وامكانياتها المادية اعجز من ان تقوم بتطوير هذا المشروع الخير في بلدنا .

إذا ما معنى أن تقوم وزارة الاعلام باقامة مشروع اعلامي كبير وهو محطة القناة الفضائية وقامت بتقوية محطة الاذاعة الاردنية بحيث يصل البث الاذاعي الاردني معظم دول العالم ثم لا تقوم وزارة الاعلام بتبني اذاعة القرآن الكريم بحيث يسمعها مواطنو المملكة الاردنية الهاشمية في بلدنهم على الأقل .

٥ - ان الاذاعة تبث تلاوة القرآن الكريم والاحاديث النبوية الشريفة على موجة ال (FM) فقط وقوتها (٩٣١١) ميغا

هيرتز وأتساءل هنا هل كل الاردنيين يملكون أجهزة مذياع يستطيعون براستطها التقاط هذه الموجة ونحن نعلم أنه وإلى عهد قريب يعمل على تعطيل موجة ال (FM) من أجهزة المذياع المستوردة إلى الاردن مما يجعل وجود هذه الاذاعة ضرباً من العيب .

ثم أتساءل هنا أيضاً ، ما معنى ان يسمع أبناء منطقة عمان الكبرى هذه الاذاعة - رغم قلة الأجهزة التي لم تعطّل فيها موجة ال (FM) - ولا يستطيع أبناء الاردن خارج حدود منطقة عمان الكبرى التقاط هذه الموجة .

وختاماً فاني اطالب بما يلي :-

١ - ان تتولى وزارة الاعلام الاشراف على هذه الاذاعة اسوة بجميع البرامج الاعلامية المسموعة والمرئية ، وأن تنحى وزارة الاوقاف عن الاشراف على هذه الاذاعة لمعجزها المادي والاداري الواضحين .

٢ - ان تقوم مؤسسة الاذاعة والتلفزيون بتقوية الموجات التي تعمل عليها هذه الاذاعة بحيث تتعدى موجة ال (FM) إلى الموجات الأخرى العاملة التي يستطيع سكان جميع المناطق في المملكة على الأقل سماعها وعبر جميع أجهزة المذياع المستعملة في البيوت .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، معالي نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام : شكراً معالي الرئيس أود أن أعبر عن الشكر لسعادة الاخ سليمان السعد على ما تفضل به من ملاحظات ، وأرجو أن يسمح لي أن أدقي أنني احمل الحرص بنفس القوة التي تحمل على ذلك .

والملاحظات التي وردت وكنت تحدثت مع سعادة الاخ النائب قبل بدء الجلسة ، ستأخذ بعين الاعتبار وتدرس من جميع الجوانب الفنية . ومن حق اهلنا علينا أن يصل اليهم القرآن الكريم في كل مكان وفي كل بيت وعلى موجات لا تتقطع ولا تتعثر ، وسألتهم مع الاخ النائب في أي وقت لاحق أيضاً ومع الاخوة في وزارة الاوقاف . وشكراً على الدعم أن ينقل الاشراف لنا في وزارة الاعلام ، هذا ضمن مسؤوليات الوزارة الدستورية ، لكن باب التنسيق سيبقى للخبرة مع الاخوة في وزار الاوقاف ومعكم .. شكراً على الملاحظة سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، نقطة نظام .

السيد بسام حدادين : سيدي ، كنت قد تقدمت بتاريخ ٢٩/٢/١٩٩٥ بسؤال إلى الحكومة حول الاسرى الاردنيين في السجون الاسرائيلية . وحتى اليوم لم يصلني الجواب حول مصير رواقع حال هؤلاء الاسرى ، وخاصة أنني

علمت أنهم مضربون عن الطعام . فارجو أن يصلنا الجواب بعد أربعة أشهر من توجيه هذا السؤال لتعرف مصير وأخبار أبنائنا في السجون الاسرائيلية ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك اخي بسام على النقطة التي أرتها ، والحقيقة أنا أرسلت إلى كافة الوزارات في الحكومة في موضوع الاسئلة التي لم يرد إلى رئاسة المجلس لغاية الآن إجابات عليها ، وأمل أن تصلنا الاجابات في أسرع وقت ممكن . السيد الامين العام البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١١/٦/١٩٩٥ والمضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .

(ابتداءً من المادة ٣١ ، القرار موزع في الجلسة الثانية) .

معالي رئيس المجلس : في الجلسة السابقة توقف المجلس الكريم عند المادة " ٣١ " ، تفضل سعادة مقرر اللجنة القانونية .

السيد حاتم الغراوي مقرر اللجنة القانونية :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣١ - أ - يجوز لصاحب العمل إنهاء أو تعليق بعض أو كل عقود العمل غير المحددة المدة إذا اقتضت ظروف اقتصادية أو فنية هذا الإنهاء أو التعليق

هكذا من الأصل

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة حول الفقرة (ب) من المادة (٣١) من مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣

لخالف الأكثرية المحترمة في اللجنة القانونية في الفقرة (ب) من المادة (٣١) من المشروع ولتقترح شطب العبارة " وأمكن استخدامهم لدى صاحب العمل " الواردة في نهاية الفقرة .

المبررات

١ - لأن ما قبلها يعني عنها وهي عبارة " اذا عاد العمل إلى طبيعته " .

٢ - لأنها قيد غير منطقي . يفتح الباب على مصراعيه للفصل التعسفي .

٣ - أن الأصل في صاحب العمل أن يترك المجال للشاغل لمن كان يعمل عنده .

لهذه الأسباب نرى أن شطب هذه العبارة يحقق مصلحة العامل وبخاصة وأن الفقرة الأولى " أ " تتحدث عن حق صاحب العمل والفقرة الثانية " ب " يجب أن تتحدث عن حق العامل فتكون هناك عملية التوازن بين صاحب العمل وبين العامل .

١ / رمضان / ١٤١٥ هـ

١٩٩٥ / ٢ / ١ م

عضو اللجنة القانونية

د. همام سعيد

عضو اللجنة القانونية

أحمد القضاء

كتقليص حجم العمل أو استبدال نظام التاج باخر أو التوقف نهائياً عن العمل شريطة إشعار الوزارة مسبقاً بذلك .

ب - يتمتع العمال الذين ألبت خدماتهم وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة بالعودة إلى العمل خلال سنة من تاريخ تركهم العمل اذا عاد العمل إلى طبيعته وامكن استخدامهم لدى صاحب العمل .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٣١) موافقة بعد :-

- إعادة ترقيمها لتصبح برقم (٣٠)

أ - إعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :

يجوز لصاحب العمل إنهاء عقود العمل غير المحددة المدة . كلها أو بعضها ، أو تعليقها ، اذا اقتضت ظروف اقتصادية أو فنية هذا الانهاء أو التعليق ، كتقليص حجم العمل ، أو استبدال نظام الانتاج بأخر ، أو التوقف نهائياً عن العمل شريطة إشعار الوزارة بذلك .

ب - موافقة .

هنالك مخالفة على هذه المادة من قبل الزملاء الدكتور همام سعيد ، الدكتور أحمد الكوفحي ، الدكتور أحمد القضاء والسيدة توجان فيصل .

معالي رئيس المجلس :

أصحاب المخالفة التي ذكرت من يرغب بتلاوة المخالفة ؟ الدكتور الكوفحي تفضل .

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩٥/٦/٢٥ م ١٩

وفي حالة عدم قيامه بذلك يعتبر إنهاء العقد الاصلي فصلاً تعسفياً وتسوّى أمور العامل تبعاً لذلك " .

د . احمد الكوفحي توجان فيصل

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الفقرة " أ " حسب اقتراح اللجنة القانونية مطروحة للمجلس الكريم ، السيد أنور الحديدي .

السيد أنور الحديدي : شكراً معالي الرئيس .

هذه المادة من أهم مواد هذا القانون ولكي نتأكد بعد إشعار الوزارة مسبقاً من صاحب العمل أقترح إحداث فقرة جديدة بعد الفقرة " أ " يكون نصها ما يلي : -

لوزير العمل تشكيل لجنة من أطراف الانتاج الثلاث للتحقق من سلامة الاجراءات ... وشكراً .

أصوات : تنفي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

أنا أتحالف الفقرة " أ " التي وردت في المشروع للأسباب التالية : -

١ - إن المادة بنصها في المشروع تمنح لصاحب العمل الاستغناء عن عدد من العمال أو كلهم تحت حجج غير ثابتة .

٢ - لم تحدد طبيعة هذه الظروف التي

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، المخالفة التي تليها .

السيد المقرر : المخالفة من الدكتور أحمد الكوفحي والسيدة توجان فيصل .

معالي رئيس المجلس : أحد المخالفين بتلو المخالفة ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل :

مخالفة من النائبين توجان فيصل والدكتور أحمد الكوفحي على الفقرة (ب) من المادة (٣١) من مشروع قانون العمل

بما أن الحالات التي أتيح فيها إنهاء أو تعليق عقود العمل في الفقرة (أ) بينها حالات يسهل استغلالها مثل (تقليص حجم العمل) الذي قد لا يكلف اعتماده صاحب العمل شيئاً ، وكذلك لصعوبة متابعة العامل لجريبات الأمور في مكان عمل وفصل منه بدقة تنبئ له معرفة ما اذا كان العمل قد عاد إلى طبيعته ليعود ليطالب بتحقيقه في إعادة الاستخدام ، فالذي اقترح حذف فقرة " وأمكن استخدامهم لدى صاحب العمل " لأنها قد تتضمن غياب الشاغل بتعيين غيره قبل أن يصل إلى علمه استحقاقه للعودة ، ولتنظيم العمل بالفقرتين أ ، ب ، بطريقة تضمن تطبيق الحكمة والعدالة فهما فائني اقترح اضافة فقرة (ج) تنص على :

" على صاحب العمل في حالة عودة العمل إلى طبيعته إبلاغ العامل المفصول بذلك بالطرق القانونية المتبعة خلال مدة لا تزيد على شهر

مجلس النواب

تستدعي ذلك الانهاء ومربطة بمراج
صاحب العمل .

٣ - استبدال نظام الانتاج كلمة فضفاضة
وغير محددة .

٤ - ضرورة إعلام الوزارة من أجل التأكد من
هذه الظروف .

٥ - إبرام اتفاقية مع العمال لضمان
حقوقهم .

٦ - حق الطعن في القرار خوفاً من
إحتمالات أن يكون القرار مدخلاً
للفصل التعسفي .

لهذه الخيوط فأنني أقترح تعديل المادة
على الشكل التالي :-

الفقرة "أ" - لا يجوز لصاحب العمل
إنهاء أو تعليق بعض أو كل عقود العمل غير
المحددة المدة إذا اقتضت ذلك ظروف اقتصادية
أو فنية هذا الانهاء أو التعليق بعد إشعار الوزارة
بذلك قبل ثلاثين يوماً من تاريخه ، وإبرام عقد
جماعي مع ممثلي العمال بين هذا العقد حقيقة
الظروف الاقتصادية أو الفنية التي دفعته إلى
ذلك مع حق العمال في الطعن في القرار لدى
محكمة مختصة إذا ثبت عكس ذلك وتطبق
في هذا أحكام المادة "٢٥" من هذا القانون .
هذا نص اقتراحي لتعديل الفقرة "أ" .

معالي رئيس المجلس : إذا سمحت
دكتور مصطفى والزملاء الذين اقترحوا تعطولي
الاقتراحات مكتوبة ، الاستاذ عبد المنعم أبو
رظ .

السيد عبد المنعم أبو رظ : شكراً
معالي الرئيس .

أنا أثني على اقتراح الاخ النائب أنور
الحديد .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام
العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي
الرئيس .

بعض الزملاء ذكر أن هذه من أهم
مواد هذا القانون وأنا أعتقد أنها أهم مادة في
القانون ، ونحن في نقاشنا لموضوع قانون
العمل كما ننظر للعامل ننظر لصاحب العمل ،
ولكننا نميل مع الطرف الاضعف الذي يحتمل
أن يقع عليه الحيف . هذه المادة تطلق يد
صاحب العمل بحيث يتحكم في مصائر
عائلات هؤلاء العمال .

ولهذا إن لم يوافق المجلس على شطب
هذه المادة وبقيت هذه المادة بهذه الطريقة أقترح
إلغاء كلمة " إشعار الوزارة " وأن تكون بموافقة
الوزارة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بسام
حدادين .

السيد بسام حدادين : يا سيدي لن
أضيف كثيراً سوى أن أذكر إخواني الزملاء أن
هذه المادة هي محل نقاش حار داخل الأوساط
العمالية والنقابية ، وفي أكثر من نقابة وأكثر من
قادة على اختلاف توجهاتهم ناشدونا
كنجلس أن نقف بأمانة أمام هذه المادة

ولنحميهم بما يسمونه في اللغة النقابية بالفصل
التعسفي . كونه كما أشار أكثر من الزميل أن
النصوص فضفاضة وتبيح التفسير بما يخدم
ويعطي صاحب العمل حق الفصل التعسفي .

أنا باختصار لتحسين ذلك أقترح أن لا
لكنني بإشعار الوزارة بذلك ، ليكون هناك لجنة
تتبع مشاركتها فيها الوزارة كجهة متوازنة بين
طرفي الانتاج والجهة الاخرى النقابات العمالية
وصاحب العمل . فأوافق على الصيغة التي
اقترحها الزميل أنور الحديد كإضافة لكي
نحيك هذه المادة ونعيق فرصة إستغلالها ..
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الاستاذ فوزي الزعبي .

السيد فوزي الزعبي : إن هذه المادة
تعطي صاحب العمل الحق بفصل العمال
بحسب وأعداء وأهية وتحرم العامل من حق
العودة إلى عمله إذا ثبت عكس الخسج
والاعذار الواردة في هذه المادة . لذا أقترح
تعديل هذه المادة وإضافة ما يلزم رب العمل
بإعادة العامل إذا ثبت عكس ذلك ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور
محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة هذه المادة
هي أخطر مادة في هذا القانون وهي تذكرنا

بالمادة " ١٦ " في القانون المعمول به حالياً ،
ولعل مشكلة عمال مصانع الادوية التي
أشغلت عدداً من النواب والوزراء وسيادة
الرئيس ورئيس مجلس النواب إنما تنطلق من
مثل هذا النص .

لذلك أنا أقترح أن يقيّد هذا النص
بشرطين ، الشرط الاول الذي ذكره الزميل أنور
الحديد بأن على الوزير أن يشكل لجنة من
الوزارة وصاحب العمل وممثلي العمال للنظر في
الموضوع ، والاضافة الاخرى التي أوردها
الزميل الدكتور مصطفى شنيكات بأن يكون
للعمال حق الرجوع للقضاء للفصل في هذا
الموضوع ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي
وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي
الرئيس .

هذه المادة أدخلت من النقاش مع جميع
المتنيين من أصحاب العمل ونقابات العمال ،
نقاش موسع وكبير جداً . وقد اتصلت بكل
الطرفين ونحن على قناعة تامة بأن المادلة التي
طرحنا من قبل سعادة النائب أنور الحديد تلبي
هذا المطلب حيث نريد نوع من التواجد لوزارة
العمل في هذا الموضوع ، وأعتقد أن الصيغة
المطروحة مقبولة لدينا .. وشكراً معالي
الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الاستاذ ابراهيم زيد .

هكذا عند الاستاذ

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة من العدل أن ننظر إلى طرفي للمادة صاحب العمل والعمل ، وليس من العدل أن ننظر إلى أحدهما دون الآخر ، إن القانون واضح عندما أباح لصاحب العمل أن يستغني عن بعض العمال حين تكون ظروف اقتصادية أو تغيير في طبيعة العمل ، وإذا استغل صاحب العمل هذه الظروف على غير وجه حق فهناك السلطة القضائية التي يرجع إليها العامل ويستطيع أن ينقض قرار صاحب العمل . نحن يا إخوة في بلد مقبل على تقدم اقتصادي وإذا وجد صاحب العمل نفسه مكبلاً بقيود لمصلحة العامل فسيضطر إلى أن يلغي مشروعه وأن يحرم البلد تقدمه الاقتصادي ، فيجب أن تكون عادلين ، ولذلك قرار اللجنة القانونية نظرت إلى الأمرين وقالت : " إذا اقتضت ظروف اقتصادية أو فنية " لهذا الانتهاء . فلماذا نفرض الطرف عن هذه القيود ونقول يمكن أن يستغلها صاحب العمل ؟ ١٩ . إذن أين القضاء ؟ أين العدالة ؟

وإذا كانت هذه الظروف حقيقية فيجب أن تكفل صاحب العمل بأثقال تؤدي إلى أن لا يفتح صاحب مشروع مصنعاً أو مشروعاً اقتصادياً ؟

أنا أرى أن قرار اللجنة القانونية مليء بالحاجة ومناسب مع تقدم البلد الاقتصادي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

زملائي الأفاضل لحوى النقاش يدور حول الاحتراز على حفظ حقوق العامل وعدم تعرضه لأي قضية غير محقة بفصله . هناك إقتراحات من الزملاء ووزير العمل تجاوب مع الاقتراح الذي طرحه الاخ أنور الخديد لأعتقاده بأنه مناسب وهو بالاضافة لكل التحولات التي وردت الموافقة على تشكيل لجنة من عناصر الانتاج الثلاثة . إذا رأيتم ذلك بقي بالفرض دعونا نخرج من هذه المادة بطرح الإقتراحات لكي نهي النقاش . إذا كان هناك إقتراحات جديدة فلنستمع لها ، الشيخ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي

الرئيس .

رغم إيماني بالتوازن بين حقوق العامل وصاحب العمل إلا أننا نندرس قانون العمل في ظروف بالغة الصعوبة ، وهذا يجعلنا أميل كما ذكر الدكتور حسام العموش إلى الطرف الأضعف . ومن هنا فأنتي أخشى أن تكون الظروف الاقتصادية أو الفنية مدخلاً لمزيد من الحيف على العامل .

ومن هنا فأنتي أرى أن تنفيذ هذه الظروف بتهد كان يقال إذا اقتضت ظروف اقتصادية أو فنية قاهرة هذا الانتهاء بحيث تؤدي إلى وقف العمل كلياً أو جزئياً .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً سيدي

الرئيس .

مع إيماني بأن العامل هو الطرف الضعيف ويجب على كل فرد في هذا البلد أن يساعد في رفع الحيف والظلم عن هذا العامل . لكن هذا البلد في وضعه الاقتصادي الذي تعلمه جميعاً يعتمد اعتماد كلي على المبادرات الشخصية وعلى مدخرات المواطنين ، وهؤلاء المواطنين حينما يضعون أموالهم في مشروع ما يتوقعون منه المردود الذي ربما يؤدي إلى مشاريع أخرى وربما يؤدي أيضاً إلى تشغيل أيدي عاملة كثيرة . وإذا فرضنا على صاحب المشروع الذي يقوم بعمله من أجل ربحه الشخصي ومن أجل تشغيل الأيدي العاملة ، تحت ظروف معينة رأى أن مشروعه فيه ضعف معين سواء من ناحية اقتصادية أو ناحية فنية وحاول أن يعيد ترتيب بيته وأخرج بعض العمال . إذا كان هناك ضغط عليه بأن يستمر فإن صاحب المشروع سيلجأ إلى بلد آخر ، سيلجأ إلى خزن فلوته في البنوك وربما لا يستفيد ذلك العامل ولا يستفيد عمال جدد .

أنا أعتقد أي صاحب مشروع غايته الأساسية هو الربح ونفوس الوقت إفادة المواطنين في هذا البلد من حيث تشغيل هؤلاء العمال . لكن أن نفرض أن صاحب العمل الفردي أو الشركة الخاصة ، نحن نتكلم عن أنواع كثيرة من المشاريع ، هناك شركات مساهمة عامة تساهم فيها الدولة قد يكون

للدولة دور في تشغيل العمال فيها ، هناك مشاريع خاصة فردية ، هناك مشاريع تقوم على العائلة . إذا كان مفروض أن هذه العائلة تبني جميع العمال وأن يكونوا من الورثة الشرعيين لأموالهم " فعلى نفسها جنت براقش " . أعتقد أن مؤتمر الاستثمار الذي سيعقد في الأردن في شهر " ١٠ " سيدرس جميع قوانين العمل والعمال وسينظر إليها نظرة جديدة ، وإذا وجد أن جيراننا سواء في الشرق أو الغرب أو الجنوب عندهم حوافز وعندهم قوانين عمال مرة أكثر سيدهب إلى تلك المناطق وسوف تدمر دائماً أنه عندنا بطالة ومستوى دخل متدني . أعتقد هناك في القانون ما يحمي هؤلاء العمال ، إذا كان هناك تصرف تمسلي فالقانون فيه المواد ، وأنا حتى لست مع وزير العمل في اقتراحه أن تكون في ذيل المادة ، يعني كل واحد يريد أن يستغني عن خمسة عمال لسبب من الأسباب لازم تشكل له لجنة ١١١ . نحن ضحج اتصلنا مع سيادة الشرف فيه شركة مساهمة عامة واستجاب استجابة جيدة والحقيقة أن الاخوان في الشركة استجابوا لطلبات سيادة الشرف وأعادوا جميع العمال ، قد لا يكونوا أعادوهم كلهم إلى نفس الشركة إنما أعادوهم إلى مواقع أخرى ، وهناك طرق أخرى غير النص ...

معالي رئيس المجلس : الدكتور هاشم هل هناك اقتراح محدد ؟

الدكتور هاشم الدباس : أرى أن تبقى المادة كما هي .

هكذا هي الحال

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
دكتور عبد الله العكاهلة .

الدكتور عبد الله العكاهلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : أخي بسام طليت الكلام واعطيتك الدور ، إذا غلب أن تحكي مرة ثانية سأعطيك الدور لكن لا تريد الحوار ثنائي . تفضل دكتور عبدالله .

الدكتور عبد الله العكاهلة : أولاً :- أنا لا أرى ما ذهب له زملائي من أن هذه المادة أخطر مادة في القانون أو من أخطر مواد هذا القانون . هذه المادة بصيغتها الحالية لا قيمة لها من الناحية التشريعية ، لأن الأصل في العقد غير المحدد المدة أن يملك صاحب العمل إنهاء ذلك العقد ابتداءً ، فهي تأتي لتؤكد على حق هو له ثابت .

إذا كان قصد المشروع أن يقول لا تريد أن يستغل صاحب العمل العقد غير المحدد ليكون أداة للفصل التعسفي فالأصل أن تستهل هذه المادة بقول لا يجوز لصاحب العمل وليس "يجوز لصاحب العمل" ثم تسري هذه الفقرة بهذه الطريقة . ومع ذلك أنا لا أدعو إطلاقاً وأول ما أخطب نفسي ثم زملائي إلى تسييس المواقف إذا كان وجه الحق يستبين في غير ذلك .

صاحب العمل الذي يستخدم عمالاً لمدة غير محددة أو مهام غير محددة ، من حقه أن ينهي عقد العمل أو يعلقه في أية لحظة يرى

فيها ظروف العمل غير قائمة على أسس اقتصادية . ويجب أن لا نمضي تحت الضغط الذي يريد فيه أحياناً أن لجامل قطاع العمال وهو إخواننا ولنترم أمامهم ، لكن الحق أحق أن يتبع . أنا أرى شطب هذه المادة ولا لزوم لها إطلاقاً .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : هذه المادة لا تقرأ فقرة واحدة ونناقشها قبل أن نقرأ الفقرة الثانية ، وهي في حد ذاتها تكفي للحيلولة دون استغلال هذه الظروف التي وردت في الفقرة " ١ " من المادة " ٣١ " . الفقرة الثانية تضع قيداً ليس فيه أي حق لأن العقد غير المحدد لصاحب العمل أن ينهي عمل العامل إذا وجد أن إنجازه في مصلحته .

نحن إذا لم نحافظ على مصلحة صاحب العمل وتأثرنا بما يقال لنا في اجتماعاتنا الخاصة أو العامة ، نحن نحمل الناس أصحاب الأموال إلى تهجير أموالهم إلى الخارج ونحن أحوج ما نكون إلى تشجيعهم ليستغلوا أموالهم في بلدنا .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد عبد الكريم المدغمي رئيس اللجنة القانونية : شكراً معالي الرئيس .

فعلاً هذه المادة أقامت الدنيا ولم تقعد لها سواء داخل اللجنة أو داخل المجلس أو خارج

المجلس أو في النقابات العمالية أو في الصحف . قد يبدو للوهلة الأولى أن تشكيل لجنة برئاسة الوزير أو من أطراف الانتاج الثلاثة قد يحل المشكلة . أنا أقدر شديد الحرص الذي أبهده الزملاء الأفاضل حول حماية العامل وفعالاً الأحداث التي نواجهها في هذا المجلس كنواب فرادى وجماعات ، واجه أحداث فصل تعسفي ويواجهها أيضاً معالي وزير العمل حدثت بوزير العمل إلى أن يخالف المشروع المقدم من الحكومة وأن يطلب تشكيل لجنة وأن يؤيد المخالفة . وأنا أقدر تماماً هذا الحرص وأقدر أيضاً أن النقابات العمالية التي غضبت غضباً كبيراً على اللجنة التي لم تحقق لها هذا الاقتراح ، أقدر أيضاً عالياً حرص الاخوة في النقابات العمالية الذين غضبوا من اللجنة والسحبوا جراء عدم تعديل هذه المادة على الشكل الذي اقترحه بعض الزملاء .

لكن لنفكر معاً في هذه المادة أيتها الاخوة حتى إن كنا وضعنا هذا الاقتراح أو لم يجمع هذا الاقتراح ، إقترح تشكيل اللجنة واقترح النظر في أمور صاحب العمل ما إذا كان فصله للعامل تعسفاً أم لا .

الفكرة الفلسفة التي تجمع عليها جميعاً أننا نريد أن نحمي العامل من الفصل التعسفي وهذه الفكرة ، كيف نحمي العامل من الفصل التعسفي ؟ البعض اقترح تشكيل لجنة برئاسة الوزير من أطراف الانتاج الثلاثة من أصحاب العمل وأرباب العمل ومن الحكومة ، هؤلاء أطراف الانتاج الثلاثة وتكون برئاسة

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المتقدمة في ١٩٩٥/٦/٢٥ م ٢٥

الوزير . ولتأخذ الأمر ببساطة ونضرب مثلاً ، لنفرض أن صاحب مؤسسة أو صاحب شركة فصل أربعة أو خمسة من العمال وتقدم هؤلاء العمال إلى وزير العمل يطلب بأن الفصل تعسفياً ، وقرر معالي الوزير جمع هذه اللجنة لمناقشة الأمر ما إذا كان فصلاً تعسفياً أم فصلاً مبرراً يسمح لرب العمل بالقيام بهذا الفصل . وهب أن هذا الفصل كان تعسفياً وقررت اللجنة التي هي برئاسة معالي الوزير بأن الاجراء الذي قامت به مؤسسة فلان ، وهي مؤسسة خاصة ومن أمواله الخاصة ، فصلاً تعسفياً وقررت أنه يجب إعادة هؤلاء العمال ولم يعد صاحب المؤسسة أو صاحب الشركة هؤلاء العمال ، ما العمل إذن ؟ ما العمل عند ذلك ؟

نحن قلنا نريد أن نحمي العمال من الفصل التعسفي ، كيف ؟

يجب أن نحضن التشريع بحيث نفرض على الشركة التي يثبت أنها فصلت هؤلاء العمال فصلاً تعسفياً أو على المؤسسة أو على رب العمل بشكل عام ، نفرض عليه غرامات كبيرة . لأنك أنت لا تتعامل هنا بهذا التشريع مع دائرة حكومية كما لو قلنا في قانون معين إذا رفض الوزير الطلب خلال " ١٥ " يوم فترفع دعوى في محكمة العدل العليا وتكبد الحكومة المثل والضرر نتيجة عدم موافقة الوزير على طلب مكتمل للشروط القانونية في قانون المطبوعات أو في قانون الاجراءات أو في أي قانون آخر .

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المتقدمة في ١٩٩٥/٦/٢٥ م ٢٥

والعامل وكلهم مواطنين ، وأنا مع الرأي الذي وضعته اللجنة القانونية وأصر على هذا الرأي وأمام العامل إذا فصل تعسفياً المحاكم يقيم دعواه ويضمن حقوقه ، إما إذا كل عامل أو عاملين فصلوا لشكل لجنة برئاسة وزير العمل أو الأمين العام أو لجنة مشكلة من النقابات لتستصبح الأردن محاكم فرعية على مستوى الوزارات والمؤسسات التي يعمل بها هؤلاء العمال .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ خليل حدادين آخر المتحدثين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

أعتقد أنني مع الذين يدافعون ويخوفون من تعسف صاحب العمل ضد عمله ولو كنت صاحب عمل ، ولكنني أيضاً مع الذين قالوا أن إشراك الوزارة سيمقد الأمر ولن يحل مشكلة العمال . ولذلك حماية للعمال أقترح اقتراح محدد كالتالي في الفقرة " ب " بدلاً من " وأمكن إستخدامهم لدى صاحب العمل " أن يكون للعمال الذين فصلوا الأولوية في التعيين على غيرهم . لأن صاحب العمل إذا كان يفصل عمالاً لأنه يريد أن يتعسف وبالتالي إنتاجه يتوقف وسيعين غيرهم ، إعطاء الأولوية للذين فصلوا لن يجعله يتصرف هذا التصرف .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، كل الاقتراحات التي وصلني تنصب على الفقرة " أ " هي كالتالي : عفواً سيده توجان ..

نحن نشرع هنا للقطاع الخاص ، نشرع للعمال ، ونشرع لأصحاب العمل ، والحكومة هي المشرفة على كل ذلك الدولة هي التي تشرف على العمل وتشرف على أصحاب العمل أيضاً . لذلك لو تصفحنا هذا التشريع لوجدنا أنه بعد هذه المادة وضعت غرامات كبيرة لمصلحة العامل الذي يفصل فصلاً تعسفياً . والسؤال الثاني الذي أريد أن أطرحه ، هل نحن بهذه اللجنة التي تشكلها برئاسة معالي الوزير وعضوية أصحاب العمال ونقابات العمال ، هل بهذه اللجنة تلغي دور القضاء ؟ . هب أنني عامل وفصلت وأعتقد أن فصلي تعسفياً ولم ألق لهذه اللجنة ولجأت إلى المحاكم صاحبة الولاية العامة و ما العمل ؟

أنا أعتقد أننا إذا نظرنا إلى المواد اللاحقة بعد ذلك لوجدنا أن هنالك عقوبات معينة وغرامات كبيرة لمصلحة العامل إذا فصل فصلاً تعسفياً . ولذلك رأيت اللجنة بأغليتها مع مخالفة الأقلية المحترمة فيها ، رأيت أن تبقى النص على هذا الشكل وأن تميد صياغته بالشكل الذي ورد أمامكم ... شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : شكراً معالي الرئيس .

لقد أورد الزملاء هاشم الدباس والشيخ جبر ومعايير رئيس اللجنة القانونية أموراً هامة جداً في مصلحة الطرفين صاحب العمل

السيدة توجان الفيصل : للمشكلة إذا نحكم بأنه تعسفي حلت ، يعرض العامل وتفرض غرامات . الأشكال في أن لا يحكم أنه تعسفي ، هنا يجب أن نؤمن هذه المادة كي لا تصبح في حالات لا يحكم بأنها تعسفي وفيها شيء من التعسف .

حق الفصل هنا يأتي إذا اقتضت ظروف اقتصادية أو فنية ، ثم يأتي الحالات التي نص عليها في القانون على أنها مثال فقط وليست حالات حصص فيقول " كتقليص حجم العمل أو إستبدال نظام الإنتاج أو التوقف نهائياً عن العمل " مع أنها هي حقيقة الحالات الثلاث التي يكون فيها الفصل مجاز . فالكاف هذه والمثال هي التي تفتح الباب ، فكلما جاء يقول هذا سبب فني أو اقتصادي أو تولت المبيعات أو السوق ركبت ، فقد تأتي أسباب متنوعة تحت إقتصادي وفني هذه الأسباب الثلاث مقبولة جداً وتضمن حق صاحب العمل والعمل ، إذن لحذف " الكاف " من " كتقليص " وتصبح إذا اقتضت ظروف إقتصادية أو فنية هذا الإنهاء أو التعليق في حالات تقليص حجم العمل أو إستبدال نظام الإنتاج أو التوقف ، فتصبح الحالات الثلاثة حصراً . بهذه الطريقة تمنع أن تأتي حالات أخرى لا يحسب فيها الفصل تعسفياً .

أصوات : ثلثي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ٢٥/٦/١٩٩٥ م ٢٧

السيد رئيس اللجنة : شكراً ، يمكن أن تؤيد ذلك لكن هل تسحب المخالفة بعد هذا الاقتراح أو تبقى المخالفة مع الاقتراح ؟

معالي رئيس المجلس : المخالفة حول الفقرة " ب " ، الزملاء الأفاضل هناك مجموعة من الاقتراحات تبدأ من الأبعد وهو الطلب بشطب المادة ككل . الزملاء الذين اقترحوا ، هل الشطب مقصود فيه الفقرة " أ " أو " ب " أو المادة ككل ؟ المقصود " أ " و " ب " . والاقتراح الآخر هو نص مختلف من الدكتور شنيكات وأيده بعض الزملاء . ثم إقتراحات على قرار اللجنة القانونية ، وهناك إقتراحات لأضافة بند " ج " الذي اقترحه الاستاذ أنور والدكتور عويضة . أبعد الاقتراحات هو شطب المادة ، من مع شطب المادة ؟ تعد الأصوات .

السيد الأمين العام : " ١٩ " من " ٧٣ "

معالي رئيس المجلس : " ١٩ " من " ٧٣ " لم ينجح الاقتراح . الاقتراح الآخر هو إقتراح نص كامل للفقرة " أ " ، سأقرأ النص المقترح " لا يجوز لصاحب العمل إنهاء أو تعليق بعض أو كل عقود العمل غير المحددة المدة إذا اقتضت ذلك ظروف إقتصادية أو فنية " . تفضل دكتور شنيكات إقرأ النص .

الدكتور مصطفى شنيكات :

" لا يجوز لصاحب العمل إنهاء أو تعليق بعض أو كل عقود العمل غير المحددة المدة إذا اقتضت ذلك ظروف إقتصادية أو فنية " هذا الإنهاء أو التعليق " إلا بعد إشعار الوزارة

بذلك قبل ثلاثين يوماً من تاريخه " . بعد هذا
الاشعار " إبرام عقد جماعي مع ممثلي العمال
وبين هذا العقد حقيقة الظروف الاقتصادية أو
الفنية التي دلت على ذلك مع حق العمال
الطعن بالقرار لدى محكمة مختصة إذا ثبت
عكس ذلك " .

معالي رئيس المجلس : النص الذي قرأه
الدكتور مصطفى مطروح للمجلس الكريم ،
من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

هناك إقتراحات حول تعديل قرار اللجنة
القانونية ، إقتراح بتغيير كلمة " شريطة إشعار
الوزارة مسبقاً بذلك " لتصبح شريطة موافقة
الوزارة على ذلك . من مع هذا الاقتراح ؟ لم
ينجح الاقتراح .

الاقتراح الآخر إضافة كلمة إذا اقتضت
ظروف اقتصادية أو فنية إضافة كلمة " فاهرة "
أدت إلى وقف العمل كلياً أو جزئياً . من مع
هذا الاقتراح ؟ أيضاً لم ينجح الاقتراح .

هناك إقتراح السيدة توجان بشطب
حرف الكاف من كلمة " كتقليص "
واستبدالها في حالات ثم لعدد الحالات ،
في حالات تقليص العمل أو استبدال نظام
الانتاج .. الخ . من مع هذا الاقتراح ؟ لم
ينجح الاقتراح .

الآن قرار اللجنة القانونية ، من مع قرار
اللجنة القانونية ؟ واضح أغلبية كبيرة ، إذن
ونقر الفقرة " أ " حسب تعديل اللجنة
القانونية ، نقطة نظام استاذ بنسام .

السيد بنسام حدادين : نحن نناقش
النقطة " أ " وقدم إقتراح ليحبكها بوجهة نظر
معينة ولم يأخذ بعين الاعتبار وهو إقتراح ابو
محمد .

معالي رئيس المجلس : سأطرحه
للتصويت ، هذا الاقتراح هو إضافة فقرة ثالثة
" ج " . أخي بنسام الزميل الكريم إقتراح إضافة
فقرة كاملة لا علاقة لها بالفقرة " أ " ، نحن
الآن نناقش الفقرة " أ " بعد الانتهاء منها
سأطرح إقتراح الزميل . معالي نائب رئيس
الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم : سيدي فقط حسن الصياغة ، التعبير
الذي استعملته اللجنة القانونية في كل القانون
" غير محدودة " فقط أحب أنه حيثما وردت
أن تكون عقد غير محدود المدة وليس محدود
المدة .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر أرجو
أخذ ذلك بعين الاعتبار والتدقيق في الصياغة .
الفقرة " ب " هناك موافقة من اللجنة القانونية
" لكن هناك إقتراح من الزميل أنور الحديدي أن
تستبدل الفقرة " ب " وتصبح " ج " وإضافة
الفقرة " ج " التي أقرتها لتصبح " ب " .

إقتراح الزميل أنور كالتالي ، يقترح
إضافة فقرة " ب " " لوزير العمل بتشكيل لجنة
من اطراف الانتاج الثلاثة للتحقق من سلامة
الاجراءات " . من مع هذا الاقتراح ليكون فقرة
" ب " ؟ تعد الاصوات .

السيد الأمين العام : " ٣٧ " من
" ٧٠ " .

معالي رئيس المجلس : " ٣٧ " من
" ٧٠ " وينجح الاقتراح . إذن تصبح هذه
الفقرة فقرة " ب " .

الفقرة " ج " أصبحت الفقرة " ب "
في المشروع السابق واللجنة القانونية أقرتها
بالموافقة ، رأي اللجنة القانونية مطروح
للتصويت .

وصلتني عدة إقتراحات ، أرجو أن
نستمع إذا كان هناك إقتراحات جديدة في هذا
الموضوع . الاستاذ أنيس .

السيد ذيب أنيس :

بسم الله الرحمن الرحيم

أقترح تعديل الفقرة " ب " التي
أصبحت " ج " بالنص التالي للعمال الذين
الهيئة خدماتهم وفقاً للفقرة " أ " من هذه
المادة الحق بالعودة إلى العمل ولهم الأولوية على
غيرهم من العمال فور زوال الظروف المشار
إليها في الفقرة السابقة . بدون ذكر سنة أو
خلال سنة .

معالي رئيس المجلس : زودني بالإقتراح
مكتوباً شيخ ، الدكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : الحقيقة أنا
عندي قناعة ان النص في المشروع لا يضمن
أولوية الحق بالعودة إلى عملهم . وأني على
كلام الزميل ذيب أنيس .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد
المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

إقترحي لتعديل الفقرة " ج " لتصبح
على النحو التالي : -

يتمتع العمال الذين أنهت خدماتهم
وفقاً للفقرتين " أ " و " ب " بالعودة إلى العمل
فور عودة العمل إلى طبيعته ولهم الأولوية ،
والفصل في إمكانية إعادتهم للعمل يعود
للوزارة .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام دكتور
هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : هذا القانون
قانون طويل ، إذا سمحنا لأعضاء اللجنة
القانونية أن يمدوا النقاش في هذه القاعة
فسوف لا نصل إلى نتيجة . أنا اعتقد أن تطبيق
النظام معالي الرئيس وأن لا يسمح لأي عضو
في اللجنة القانونية أو في أي لجنة أخرى أن
يناقش في هذه القاعة ما دام أخذ دوره في
اللجنة .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، أرجو أن
تقرأ النظام دكتور هاشم ، دكتور عبد الله
السور .

الدكتور عبد الله السور : معالي
الرئيس ، أفهم أننا أضفنا النقطة " ب " التي
أقترحها الزميل أنور أن النص سيكون كما

هكذا في النص

بلي ، نص الفقرة " ج " الجديدة - يتمتع العمال الذين أنهيت خدماتهم وفقاً للفقرة " أ " و " ب " ... وتستمر المادة ، يعني هذه لا تحتاج إلى طرح اقتراح . يعني اللي يجب أن يعودوا بعد سنة أو ما شابه ، ليس فقط في الفقرة " أ " القديمة بل و " ب " الجديدة . يعني إذا اللجنة المشكلة لم تعدهم ويقروا خارج العمل يحفظوا حقوقهم ، يعني أظن هذا تحصيل حاصل .

معالي رئيس المجلس : الرأي للمجلس إذا كان هذا تحصيل حاصل لكنك تقترح إضافة " ب " بالإضافة إلى الفقرة " أ " .

الدكتور عبد الله النور : إذا بدها تصويت إسمع لي أوضح ، الفقرة " أ " تحدث عن جواز فصل العمال إذا كان ليس لهم عقد محدد ، الفقرة التي أضافها أنور الحديدي تنظر اللجنة في مسألة عودة هؤلاء . افترض أن اللجنة لم تجد من المناسب عودتهم أو وجدت أن صاحب العمل معه حق بطردهم هل يفتقدون الحق في هذا أم لا ؟ أحب أن أسمع من رئيس اللجنة أو المقرر ما الموقف القانوني في هذا ؟

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

أنا أعتقد أن معالي أبو زهير على ضوء الاقتراح الذي نلجح ، اقتراح الزميل أنور الحديدي ، محق في إقتراحه بأن العمال قد تنهى خدماتهم وفقاً للفقرة " أ " وقد تجد اللجنة أن

السيد حمزة منصور : يا سيدي أنا أختلف مع الأخوين الكريمين الدكتور النور والآخر أبو فيصل ، الفقرة المضافة لا تنهي خدمات هي تسعى لإعادة من أنهيت خدماتهم ، وبالتالي فإن إنهاء الخدمات هنا محصور في الفقرة " أ " ، وبناء عليه فأنتي اثني على الصيغة التي تقدم بها الشيخ ذيب أليس .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، دعونا نخرج من هذا . الآن لدينا إقتراحات حول الفقرة " ب " التي أصبحت " ج " هناك اقتراح بإعادة صياغة الفقرة " ب " لتصبح كالتالي : - يتمتع العمال الذين أنهيت خدماتهم وفقاً للفقرتين " أ " و " ب " بالعودة إلى العمل فور عودة العمل إلى طبيعته ولهم الأولوية . والفصل في إمكانية إعادتهم للعمل يعود للوزارة . هذا إقتراح الشيخ عبد المنعم .

إقتراح الشيخ ذيب : - للعمال الذين أنهيت خدماتهم وفقاً للفقرة " أ " من هذه المادة الحق بالعودة إلى العمل فور زوال الظروف المشار إليها سابقاً .

أطرح أولاً الاقتراح الذي ينص بتمتع العمال الذين أنهيت خدماتهم وفقاً للفقرتين " أ " و " ب " بالعودة إلى العمل فور عودة العمل إلى طبيعته ولهم الأولوية ، والفصل في إمكانية إعادتهم للعمل يعود للوزارة . من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح . الاقتراح الآخر : - للعمال الذين أنهيت خدماتهم وفقاً للفقرة " أ " من هذه المادة الحق بالعودة إلى العمل فور زوال الظروف المشار إليها سابقاً . تعد الأصوات .

السيد الأمين العام : " ١٧ " من " ٦٣ "

معالي رئيس المجلس : " ١٧ " من " ٦٣ " ، إذن سنصوت على قرار اللجنة القانونية على الفقرة " ب " بالموافقة لكن هناك بعض الاقتراحات بتعديل قرار اللجنة القانونية . ما طرحتم شيء مخالف لقرار اللجنة القانونية تماماً ، لكننا الآن ندخل في قرار اللجنة القانونية ونبداً بالتعديلات على هذا القرار التي طرحت من الزملاء .

التعديلات هي كالتالي ، إقتراح بالتعديل من زملاء مخالفين على قرار اللجنة القانونية بشطب " وأمكن استخدامهم لدى صاحب العمل " . من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح . هذا الاقتراح الرئيس الذي وصلني وليس لدي إقتراحات على قرار اللجنة القانونية .

قرار اللجنة القانونية بالموافقة مطروح على المجلس الكريم ، واضح أنه فاز الاقتراح .

هناك إقتراح من الزملاء الذين خالفوا بإضافة فقرة ، الآن على ضوء أن الفقرات أصبحت " أ " ، ب ، ج " ما هو مقترح من المخالفين الدكتور الكونفي والسيدة توجان بالطبع سيصبح فقرة " د " .

النص المقترح كالتالي : - على صاحب العمل في حال عودة العمل إلى طبيعته إبلاغ العامل المفصول بذلك بالطرق القانونية المعتمدة خلال مدة لا تزيد على شهر ، وفي حالة عدم قيامه بذلك يعتبر إنهاء العقد الأصلي فصلاً تعسفياً وتسوى أمور العامل تبعاً لذلك . من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

المادة ككل مع التعديلات التي أقرت من المجلس الكريم ، من مع المادة ؟ ونقر المادة . المادة التي تليها .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٢ - مع مراعاة أحكام المادة (٢٨) من هذا القانون يحق للعامل الذي يعمل لمدة غير محدودة ولا يخضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي وتنهي خدمته لأي سبب من الأسباب الحصول على مكافأة نهاية الخدمة بمعدل أجر شهر عن كل سنة من خدمته الفعلية ويعطى عن كسور السنة مكافأة نسبية وتحسب المكافأة على أساس آخر أجر تقاضاه خلال مدة استخدامه أما إذا كان الأجر كله أو بعضه يحسب على أساس العمولة أو القطعة . فيعتمد لحساب المكافأة المتوسط

هكذا حذو الأصل

الحق من قانون تعويض العمال إلى قانون العمل رقم " ٢١ " وأصبحت المكافأة حق مكتسب لعمال الأردن بموجب المادة السابعة من أحكام قانون العمل رقم " ٢١ " .

سيد الرئيس ، هنا الموظف في القطاع العام يقطع من راتبه نسبة مئوية لغايات التقاعد بحدود ٨٠٪ من راتبه الأساسي بينما العامل في القطاع الخاص يقطع من راتبه ٥٪ من إجمالي الراتب بالإضافة إلى ٨٪ من صاحب العمل وهذا يشكل رقماً كبيراً .

أمام هذه الواقعة كان هناك قضية مكافأة نهاية الخدمة ، اصحاب العمل يتهربون منها ومؤسسة الضمان الاجتماعي تتهرب منها أيضاً . أمامي كتاب من مؤسسة الضمان الاجتماعي تقول كالتالي إن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ليست الجهة المخولة قانوناً بصرف مكافأة نهاية الخدمة للعمال ، حيث أن صاحب العمل هو المكلف أصلاً بدفعها لهم سواء عن الفترة السابقة أو اللاحقة لشمول العمال بأحكام قانون الضمان الاجتماعي .

نحن هنا أمام حقيقة أن العمال ليس أمامهم في هذه الحالة إلا خيار المحكمة ونحن أولى الناس بوضع قيد معين كمشرعين لهؤلاء العمال في قانون الضمان الاجتماعي أو على صاحب العمل .

في هذا القانون أقتراح كالتالي : - مع مراعاة أحكام المادة " ٢٨ " من هذا القانون يحق للعامل الذي يعمل لمدة غير محدودة يخضع أو لا يخضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي وتنتهي خدمته . المشمولين

الشهري لما تقاضاه العامل فعلاً خلال اثني عشر شهراً السابقة لانتهاء خدمته وإذا لم تبلغ خدمته هذا الحد المتوسط الشهري لمجموع خدمته وتعتبر الفواصل التي تقع بين عمل وآخر ولا تزيد على شهر كأنها مدة استخدام متصلة عند حساب المكافأة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٣٢ -

موافقة بعد إعادة ترميمها لتصبح برقم (٣١) - شطب الرقم (٢٨) الوارد في متن المادة والاستعاضة عنه بالرقم (٢٧) ليتفق التعديل وقرار اللجنة بإعادة ترقيم المواد .

معالي رئيس المجلس : القرار بالموافقة بعد تصحيح الترميم لكن الترميم لم يقبل في المجلس الكريم فبقى الأرقام كما هي أصلاً . قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، دكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة نحن أمام مادة من خلالها يضيع حق العمال في قضية مكافأة نهاية الخدمة . الحقيقة وضع العمال بين نارين ، بين نار اصحاب العمل وبين نار مؤسسة الضمان الاجتماعي . مكافأة نهاية الخدمة بدأت في الأردن اعتباراً من ١٦ / ٤ / ١٩٥٥ بموجب قانون تعويض العمال رقم " ١٧ " لسنة ١٩٥٥ ، وألغى هذا القانون بموجب قانون العمل رقم " ٢١ " لسنة ١٩٦٠ . ولعل هذا

وذلك في مساعدته على تدبر أمور حياته من النواحي العملية والاجتماعية .

كذلك في حال حرمان العامل من هذا الحق المكتسب فإن صاحب العمل لا يساهم بأي نسبة لصالح العامل في الضمان الاجتماعي ، حيث أن نسبة الـ ٨٪ تكون هي قيمة مستحقات العامل من مكافأة نهاية الخدمة وحول هذا الحق إلى الضمان من مستحقات العامل المكتسبة وليس من صاحب العمل ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يبدو أن منطلقنا القانوني ليس واضحاً ، بداية قانون العمل لعام ١٩٦٠ كان للعمال ضمان واحد ، هذا الضمان هو مكافأة نهاية الخدمة وهي شهر عن كل سنة بمعنى ٨٠٪ . عندما جاء قانون الضمان الاجتماعي أجبر رب العمل على أن يدفع هذا التعويض مسبقاً بحيث أصبح ما يدفعه رب العمل للضمان الاجتماعي بدلاً عن ذلك التعويض في نهاية الخدمة . ولكن العامل احتفظ بهذا التعويض عن المدد السابقة لتطبيق قانون الضمان الاجتماعي وهذه هي فلسفة مكافأة نهاية الخدمة . وكأنني باعوا لنا يريدوا أن تغير قانون الضمان الاجتماعي ونقول هناك ضمانات ، رب العمل يدفع حصته في الضمان الاجتماعي وفي نفس الوقت عند إنهاء خدمة العامل يدفع تعويضاً عن نهاية الخدمة .

بالضمان الاجتماعي أو غير المشمولين بالضمان الاجتماعي لأنه الآن محكمة التمييز تقول إن التزامات نص قرار تمييز حقوق رقم ٦٨٢ / ٨٦ صفحة ١٦٨٣ سنة ١٩٨٩ يقول " إن التزامات صاحب العمل والالتزامات مؤسسة الضمان هي التزامات مستقلة عن بعضها البعض ولا يجوز الجمع بينهما لا على سبيل التضامن ولا على سبيل الأزواج " أمام هذا الخلط والاجتهادات القانونية ونحن الجهة للمشروع في هذا البلد أن نضع قيد يحمي العمال من التهرب من أصحاب العمال أو مؤسسة الضمان الاجتماعي من دفع مكافأة نهاية الخدمة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ بدر الرباطي .

السيد بدر الرباطي : شكراً معالي الرئيس .

الصحيح أنا أؤيد الزميل مصطفى شنيكات فيما ذهب إليه لأن هذه المادة تتعارض مع نص قضائي لحكمة الاستئناف . فالمطلوب هو تعويض نهاية الخدمة حق لكل عامل سواء كان خاضعاً للضمان أم لا .

ولذلك أقتراح شطب عبارة " ولا يخضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي " من الفقرة حيث أن العامل المشترك في الضمان يدفع لصالح الضمان ٥٪ من مجمل دخله الشهري طوال مدة خدمته ، وإن مكافأة نهاية الخدمة حق مكتسب اقراها المشروع لما لها من نفع وفائدة للعامل وأسرته عند خروجه من العمل

هكذا في الأصل

الأمر الذي لا يقبل ضمناً في أي صيغة من الصيغ أن تجد ضمانات . هذا أمر حسنه قانون الضمان الاجتماعي وكان واضحاً أن رب العمل يدفع حصة مقابل ما يدفع للعامل من أجل أن تضمن له تقاعداً أو تعويضاً .

المدد التي سبقت الضمان الاجتماعي حتى لا تضيق على العمال بقي لهم حقهم في تقاضي هذه المبالغ عندما تنتهي خدماتهم ، ولذلك جاءت المادة صريحة وواضحة تتحدث عن ليس منضماً للضمان الاجتماعي عن مدد نالية لصدور القانون . مؤسسة ليست منظمة للضمان الاجتماعي وبالتالي هؤلاء العمال ليرد أن نحفظ حقوقهم فتحدث عن تعريض إنهاء الخدمة ، أما من كان منضماً للضمان الاجتماعي فتعريض نهاية الخدمة هو حقوقه الضمانية تعريضاً كان ذلك أو راتباً تقاعدياً ...

شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة إن إدراج هذه المادة بشكلها الحالي تسلب العمال أهم مكتسباتهم العمالية وهي مكافأة نهاية الخدمة المقررة لهم في قانون العمل الحالي والتي حصلوا عليها في عام ١٩٥٥ ، بدلاً من تعزيز هذه المادة يحاول مشروع القانون الجديد سلبهم حقوقهم المشروعة .

إن مكافأة نهاية الخدمة حق لأي عامل وتحسب بموجب قانون العمل وذلك وفقاً للطريقة والمدد والمبالغ التي نص عليها قانون العمل . وعليه فأني أرى أنه لا علاقة لقانون الضمان الاجتماعي بقانون العمل ، حيث أن قانون الضمان الاجتماعي جاء لمعالجة أمور وشؤون أخرى ولم يتعرض نفس قانون الضمان الاجتماعي لمكافأة نهاية الخدمة التي هي حق مكتسب للعامل ولا يجوز المساس بها . وعليه فأني أرى شطب فقرة " ولا يخضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي " وعدم الربط بينهما ، والواجب المحافظة على الحقوق المنفصلة في القانونين كمكاسب عمالية حيث أن العامل له مساهمة في اشتراكه بنسبة حدها قانون الضمان الاجتماعي وأن موضوع القانونين مخالف تماماً .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة واجبي كما هو معروف في النظام الداخلي أن اذاع عن قرار اللجنة ولا أستطيع أن أخالف هذا القرار حتى لو استجذت هنالك ظروف ، لكن من باب الامانة للمهنية كنائب ومحامي يجب أن أحيط المجلس الكريم علماً ولا أخفي عليه بأنه بعد إقرار هذه المادة صدر قرار من الديوان العالي لتفسير الدستور ، واعتقد أن التفسير صدر بناء على طلب من الحكومة . لا أعرف أية حكومة

إنما هناك قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين يقول بأن حقوق العامل في الضمان الاجتماعي لا تعني أن يحرم من مكافأة نهاية الخدمة .

ولذلك أنا رأيت أن ما قاله بعض الزملاء حول حق العامل في أن يتقاضى مكافأة نهاية الخدمة بالإضافة لحقوقه في الضمان الاجتماعي ينسجم مع قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين الذي يتخذ برئاسة رئيس محكمة التمييز رئيس السلطة القضائية .

لكن كما تعلمون لا أستطيع أن أقترح ولا أستطيع أن أخالف قرار اللجنة ، ولكن الواجب المهني والقانوني يقتضي مني أن أوضح لكم هذه الحقيقة ولا أخفيها عليكم . وقد نشر القرار قبل فترة شهر أو شهر ونصف لا أذكر ، هذه المادة بالمناسبة لم تقرر في الدورة الاستثنائية أقرت في الدورة العادية التي انتهت في شهر آذار الماضي ، وبعد أن أقرت هذه المادة في اللجنة قرأنا هذا التفسير .

الأمر معروك للمجلس الكريم وأنا لا أستطيع إلا أن أؤيد قرار اللجنة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : أنا لأول مرة أطلع على ما تفضل به معالي رئيس اللجنة ، هذا الأمر يستلعي إعادة نظر لأنني لم أطلع على هذا القرار للتفسير . ولهذا أتوجه الى المجلس الكريم بأن تؤجل هذه

المادة من أجل أن نقارنها بقرار التفسير فليس من حقنا أن نخالف معه . فأطلب تأجيل هذه المادة ..

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : معالي : وزير العمل .

معالي وزير العمل : معالي الرئيس فقط للذكر معلومة ...

معالي رئيس المجلس : هناك طلب بالتأجيل لغاية التأكد من الواقعة القانونية التي ذكرت ، أعتقد إذا وافقنا على التأجيل يمكن مافيه مرور للبحث . تفضل الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : لا يوجد أي سوابق في عملية تأجيل نقاش مادة من المواد .

معالي رئيس المجلس : سبق ذلك دكتور .

الدكتور بسام العموش : سبق وطلبنا أن تؤجل بعد المواد لسبب أو لآخر فقبل المادة مطروحة للنقاش وتؤجل قرار الآن . لكن أنا لا أعرف أن حصل عندنا سوابق من هذا القبيل . معالي رئيس المجلس : إن وافق المجلس .

تفضل دكتور .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

إخواني ، هب أن المجلس الخاص لتفسير القوانين أصدر مثل هذا القرار ما علاقته بقناعتنا في إقرار مادة قانونية هنا ؟ : السلطة التشريعية

هكذا من الأصح

عندما تقر القوانين تنتظر ماذا يصدر المجلس
العالي لتفسير القوانين ١١ .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي نحن لم
نقرر تأجيلها ، نحن تناقش هذا الموضوع . أنا
أقول أن هناك إقترح بالتأجيل من الحكومة
ومعالي رئيس اللجنة القانونية فهت منه أنه
يوافق على التأجيل .

هذا الموضوع ملك المجلس ، المجلس
يرغب في الاستمرار له الحق ويرغب في
التأجيل له الحق . لكن إذا كان هناك واقعة
قانونية وأريد التأكد منها وخاصة قضية تفسير
قانون وأنتم تعلمون أن تفسير القانون بحكم
القانون أعتقد من المفيد إذا كان المجلس إستراد
تأكداً من هذه الواقعة ، دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : أنا أعتقد أن
نقاشنا في المواد التي سنأتي بعد هذا سيأثر ،
وإذا أجلبنا نقاش في مادة من المواد عندئذ ربما
نحتاج إلى تأجيل مواد أخرى .

الشيء الطبيعي والمنطقي أن هذه هي
المؤسسة التشريعية ، هناك رأي يقول أنه فيه
رأي في تفسير القوانين يقول بأن الضمان غير
الحقوق ورأي يقول أنها هي الضمان . فنحن
مادام الرأبان عندنا مطروحين فلنا أن نختار ولنا
أن نصوت على هذا .

معالي رئيس المجلس : تفضل استاذ
بسام .
السيد بسام حدادين : هناك إقترح
علينا لصوت عليه ونمشي .

معالي رئيس المجلس : هذا توجيهي ،
زملائي الاناضل هناك إقترح بالتأجيل إذا قبل
المجلس التأجيل ينبغي عن هذا الحوار إلى حين
التأكد من الواقعة القانونية التي ذكرت من قبل
معالي رئيس اللجنة القانونية ، إذا لم تقبلوا
التأجيل نستمر في البحث . من مع تأجيل
النقاش في هذه المادة ؟ واضح رأي المجلس
تأجيل المادة . المادة التي تليها .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٣ - أ - بالإضافة إلى مكافأة نهاية
الخدمة يحق للعامل الخاضع لأنظمة
خاصة للمؤسسة التي يعمل فيها تتعلق
بصناديق الادخار أو التوفير أو التقاعد أو
أي صندوق آخر بمائل الحصول على
جميع الاستحقاقات الممنوحة له بموجب
شروط هذه الأنظمة في حالة انتهاء
الخدمة .

ب - تعتمد الأنظمة الخاصة بالصناديق
الممنوعة عليها في الفقرة (أ) من
هذه المادة من قبل الوزير .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٣٣ موافقة بعد اعادة ترميمها لتصبح رقم
(٣٢) .

معالي رئيس المجلس : الدكتور العموش .
الدكتور بسام العموش : أنا أقرح أن
نؤجل أيضاً هذه المادة لأنها تتحدث عن
مكافأة نهاية الخدمة وتحدث عن الامور
مما . . . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب
رئيس الوزراء وزير التربية .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم : أحياناً الانسان لا يستطيع أن يتبين
وجه الحقيقة بسرعة ، المادة السابقة الخلاف
بيننا لم يكن على مكافأة نهاية الخدمة ، على
مدة احتسابها قبل قانون الضمان أو بعده ،
هذه المادة تتحدث عن مكافأة نهاية الخدمة
بالمطلق ، فسواء أقرت المادة السابقة أو لم تقر
ستبقى هذه الصيغة قائمة أنه بالإضافة لمكافأة
نهاية الخدمة التي تحدثت عنها المادة السابقة
بأي صيغة أقرت ستضاف إليها أية حوافز
أخرى تمنحها الأنظمة الأخرى . لا علاقة بين
المادتين بصيغة من الصيغ .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بدر
الرباطي .

السيد بدر الرباطي : أنا اقترح شطب
عبارة " شروط " هذه الأنظمة ، كلمة
" شروط " ، في الفقرة " أ " حتى تصبح
العبارة " له بموجب هذه الأنظمة في حالة ...
الخ .

معالي رئيس المجلس : إذن الفقرة " أ "
هناك إقترح بشطب كلمة " شروط " من مع
هذا الاقتراح ؟ موافقة .

قرار اللجنة القانونية ، موافقة ؟ موافقة .
في الفقرة " ب " قرار اللجنة القانونية ؟
موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٤ - إذا توفي العامل تؤول إلى ورثته
الشرعيين جميع حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة
الممنوعة عليها في هذا القانون كما لو تم انهاء
خدماته من قبل صاحب العمل وذلك بالإضافة
إلى حقوقه في أي من الصناديق المنصوص
عليها في المادة (٣٣) من هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
القانونية ، موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٥ - أ - لصاحب العمل استخدام أي
عامل قيد التجربة وذلك للتحقق من
كفاءته وإمكاناته للقيام بالعمل المطلوب
ويشترط في ذلك أن لا تزيد مدة
التجربة في أي حالة من الحالات على
لثلاثة اشهر وان لا يقل اجر العامل قيد
التجربة عن الحد الأدنى المقرر للاجور .

ب - يحق لصاحب العمل انهاء استخدام
العامل تحت التجربة دون اشعار أو
مكافأة خلال مدة التجربة .

ج - إذا استمر العامل في عمله بعد انتهاء
مدة التجربة اعتبر العقد عقد حمل ولمدة
غير محددة وتحسب مدة التجربة ضمن
مدة خدمة العامل لدى صاحب العمل .

هكذا هي الأصل

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، الفقرة " ١ " . الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط : شكراً معالي الرئيس .

في الفقرة " ١ " تعديل لغوي في السطر الثالث ...

معالي رئيس المجلس : زملائي الافاضل إذا سمحتم التعديلات اللغوية ترسل مكتوبة لسعادة مقرر اللجنة القانونية ليؤكد من سلامة اللغة حسب المقترحات . فأرجوكم يا شيخ عبد المنعم إذا كانت القضية لغوية إرسالها مكتوبة لسعادة المقرر لأننا لا نناقش في الموضوع اللغوي .

السيد عبد المنعم أبو زلط : التعديل يحتاج لأضافة كلمة فلا بد فيه من التصويب .

معالي رئيس المجلس : إذا كان في المعنى أنا معك أما إن كان لغوي وجهه للمقرر .

السيد عبد المنعم أبو زلط : في السطر الرابع " وأن لا يقل أجر العامل قيد التجربة " في الواقع هذا ركيزة في التعبير اللغوي ، فأقترح أن يصبح وأن لا يقل أجر العامل الذي قيد التجربة .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي إذا تكرمت أعطيه للمقرر يناقشه مع زملائه ويتبع

الاصوب في موضوع اللغة . الاستاذ أنور الحديد .

السيد أنور الحديد : شكراً معالي الرئيس .

أقترح إضافة جملة جديدة بعد السطر الثاني ، بعد كلمة " المطلوب " إذا كان العقد غير محدد المدة ، ثم تكتمل الفقرة كما وردت من الحكومة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

في نهاية الفقرة " وأن لا يقل أجر العامل قيد التجربة عن الحد الأدنى المقرر للأجور " أي أجور ؟

ولذلك أقترح الحد الأدنى المقرر للأجور لتلك المهنة .

معالي رئيس المجلس : نقطة لنظام دكتور العموش .

الدكتور بسام العموش : مع الاحترام لرأي معالي الرئيس في موضوع اللغة أنا أخشى من أن تأتي إقتراحات باللغة وتصل إلى المقرر ويتم صياغة تجوز على المعنى ، إذا كانت هناك أمور شكلية جداً بعيدة عن المعنى يمكن هذا ما أنت تعنيه فهذا لا بأس . أما أنا أخشى إقحام وإدخال كلمات تُدخل على المعنى أي تغيير ، ولهذا أنا أطالب أن يكون الأمر داخل هذه القاعة .

عمل ايضاح أن هذا يؤدي إلى ذلك ، الصحيح ليس هكذا .

الآن إذا فيه واحد يشتغل في مهمة ، لنفترض أنه مهندس ، واشتغل في وظيفة مؤقتة ، ما هو الحد الأدنى الذي يتقاضاه ذلك المهندس ؟ يتقاضى الحد الأدنى لعمل المهندس وليس لعمل الحارس أو الطبيب تلك المهمة فلما جاء دور الحد الأدنى المقرر للأجور بصيغة الجمع بدما تعطيه أقل شيء يعطى في هذه الشركة ، هذه هي الخشية من المعنى . فالرميل أقترح قال الحد الأدنى المقرر للأجور المخصص لتلك المهنة ، إما أن نضعها بالمفرد أو نضيف الأضافة التي قالها الأخ حدادين . فأعتقد هذه لا تؤدي المعنى الذي أوضحه أبو عصام .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : على مبدأ هب أن ، هب أن القرار الذي صدر بتحديد الأجور جاء مطلقاً ولم يدخل في تحديد الاجر لكل مهنة وهو أمر من الصعوبة بما لا يمكن أن يكون . يعني لا أتوقع ولا يتوقع زميلي الكريم الدكتور عبد الله أن يجري تحديد للحد الأدنى لكل مهنة في الدنيا . قد يكون القرار عاماً وقد يكون فيه بعض من التحديد ، فإن لم يكن هناك فمعنى العامل تحت التجربة .

إنفرض أنه قبل الحد الأدنى لأجر العامل في الأردن " ١٠٠٠ دينار وقد تصل إلى " ١٠٠٠ دينار ، إن أردت أن تعمل عندي فبد التجربة لثلاثة أشهر الضمان الوحيد الذي

معالي رئيس المجلس : دكتور بسام أنا كررت مراراً وتكراراً أنه إذا كان هناك إصلاح لغوي لا علاقة له بمعنى النص القانوني ، هذا ما قصدته ، أما ما يتعلق بمعنى ومضمون القانون فهذا حق المجلس .

هناك إقتراحين ، إقتراح الاستاذ أنور الحديد بإضافة " إذا كان العقد غير محدد المدة " . وإقتراح الأخ خليل حدادين بإضافة " لتلك المهنة " . تفضل

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يعني مع كل الاحترام للإقتراحين ، عندما نتحدث عن أنه تحت التجربة بمعنى أنه لم يتم عقد بعد . نحن نستيق العقد فلا فيه عقد محدد ولا غير محدد . نحن تكلمنا عن ثلاثة أشهر تحت التجربة بعد هذه الثلاثة أشهر أمامنا خططان ، إما أنه يوقع عقداً وبسري العقد ، فإن لم يوقع عقداً فيعتبر العمل غير محدد المدة . وبالتالي ما فيه حاجة للنص على أنه إذا كان عقد غير محدد المدة لأنه أصلاً ما فيه عقد لأنه تحت التجربة .

الامر الثاني أنه عندما تقول الحد الأدنى المقرر للأجور تكلم بالمطلق ، فقد يكون تحديد الحد الأدنى عاماً وقد يكون محدداً بمهنة بعينها ، فالأصل أن ينصرف لذلك الموضوع .. شكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : ماشي أخ أنور ؟ ماشي . الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي الرئيس ، أنا أعتقد التي حكاه الأخ خليل حدادين وجهه تماماً ، والأخ نائب رئيس الوزراء

هكذا في النص

اضمنه لك في القانون هو ذلك الحد الأدنى للثلاثة أشهر . أما إذا قلت أنه سيضمن له أجراً عالياً كأنك تقول له لا تشغل أحد تحت التجربة من البداية أو قول له تعال تدرب وبدون أجر بدلاً من أن يعمل تحت التجربة .

نحن هنا تحدثنا عن ضمانة أننا لا نقبل لعامل تحت التجربة إلا أن يأخذ هذا الحد إذا كان الاجر المحدد الحد الأدنى مطلقاً ، أما إذا كان الحد الأدنى ينصرف لكل مهنة بعينها فهو وارد . لا اعتراض لدي أن نقول عن الحد الأدنى المقرر للأجر بدل الأجر بالجمع .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : لا يجوز أن تغير كلمة الاجور إلى أجر لأنه في هذه الحالة يستطيع صاحب العمل أن يعطي للمهندس كما يعطي أي عامل ، أما عندما وضعت للأجور على اعتبار أن الأجور قد تكون مختلفة فكل يأخذ حسب مهنته وحسب عمله . ولذلك المهندس لا يأخذ كأي عامل آخر ، ولذلك النص صحيح ولا يحتاج إلى تعديل ولا تغيير .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، هناك اقتراح نحدد بإضافة لتلك المهنة بعد نهاية الفقرة "أ" ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية بالموافقة ، من مع قرار اللجنة القانونية ؟ لم ينجح القرار . في الفقرة "ب" قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط :
بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً معالي الرئيس .

أقترح تعديلها على النحو التالي يحق لصاحب العمل إنهاء استخدام العامل الذي قيد التجربة مع إشعاره خلال الشهرين الأولين من التجربة . لأنه سيظل إذا انتظر ثلاثة شهور .

معالي رئيس المجلس : شيخ عبد المنعم المقصود فيها أنه يقيم بعد التجربة . نقطة نظام شيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : لا يجوز مناقشة أية مادة أو فقرة أو بند بعد التصويت عليه .

معالي رئيس المجلس : أنا لم أطرحها للتصويت أنا طرحتها لرأي المجلس ، على أي حال يا شيخ عبد المنعم لنخرج ما اقترحك لأن هذه التجربة مطلوبة لغايات تقييم العامل .

السيد عبد المنعم أبو زلط : كلمة "دون إشعار" تستبدل مع إشعاره .

معالي رئيس المجلس : خيلنا على اقتراحك الأول ، أطرحه واتساهل معك يا شيخ عبد المنعم ؟ من مع اقتراح الشيخ عبد المنعم الذي يقترح الذي قيد التجربة بدل "الذي تحت التجربة" ؟ رغم الدعم ما نجح الاقتراح . من مع قرار اللجنة القانونية بالموافقة ؟ موافقة .

الفقرة "ج" ، قرار اللجنة بالموافقة مطروح للمجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة . المادة "٣٦" السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الخامس

عقد التدريب المهني

المادة ٣٦ - أ - يجب أن يكون عقد التدريب المهني خطياً بين العامل وصاحب العمل وأن يكون المدرب حائزاً على المؤهلات والخبرات الكافية في المهنة أو الحرفة المراد تدريب العامل فيها كما يجب أن تتوفر في المؤسسة نفسها الشروط المناسبة للتدريب .

ب - ينظم عقد التدريب وفق النموذج والشروط التي تحددها مؤسسة التدريب المهني بموجب تعليمات تصدرها لهذا الغرض وتنتشر في الجريدة الرسمية ويعفى العقد من رسوم الطوابع .

ج - يتولى المدرب الذي أتم الثامنة عشرة من العمر التعاقد بنفسه وأما إذا كان حدثاً فينوب عنه وليه أو وصيه .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس : المادة "٣٦" الفقرة "أ" مطروحة للمجلس الكريم ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط : أقترح تعديل الفقرة "أ" لتصبح يجب أن يكون عقد التدريب المهني خطياً بين العامل وصاحب العمل وأن يكون المدرب حائزاً على المؤهلات

والخبرات الكافية في المهنة أو الحرفة التي سيدرب العامل عليها . بدلاً من "الحرفة المراد تدريب العامل فيها" .

معالي رئيس المجلس : إذن الفقرة "أ" عليها اقتراح من الشيخ أبو زلط بتعديل "الحرفة المراد تدريب العامل فيها" إلى "الحرفة التي سيدرب العامل عليها من مع تعديل الشيخ عبد المنعم ؟ لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية بالموافقة ، من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة .

الفقرة "ب" ، قرار اللجنة القانونية بالموافقة ، من مع قرار اللجنة ؟ موافقة .

الفقرة "ج" القرار بالموافقة ، موافقة . المادة "٣٧" السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٧ - تحدد في عقد التدريب مدته ومراحل المتابعة والأجور المستحقة للمتدرب في كل مرحلة ويجب أن لا يقل الأجر في المرحلة الأخيرة عن الحد الأدنى للأجر الممنوع لمثل مماثل وإن لا يكون تجديده بحال من الأحوال على أساس القطعة أو الإنتاج وينظم التدريب وفق البرامج التي تحددها مؤسسة التدريب المهني بتعليمات تصدرها لهذا الغرض وتنتشر في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

هذا هو الأصل

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، الاستاذ نور الحديد .

السيد نور الحديد : سيدي الرئيس اقترح بدل كلمة " للمعطي " المستحق .

معالي رئيس المجلس : الشيخ : الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط : معالي الرئيس ، في نهاية السطر الثاني بعد " أن لا يقل الاجر في المرحلة الاخيرة عن الحد الأدنى للأجر المعطى لعمل مماثل " اقترح شطب كلمة " لعمل " وأن يكون بدلاً منها للأجر المعطى على عمل مماثل . لأن الأجر يعطى على العمل .

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح بتغيير كلمة " المعطى " إلى المستحق ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم يفر الاقتراح .

اقتراح الشيخ عبد المنعم بدل " لعمل " على عمل مماثل ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٨ - يجوز اثناء عقد التدريب بناء على طلب احد الفريقين في أي من الحالات التالية : -

أ - إذا ارتكب احدهما أي مخالفة لأحكام هذا القانون أو الانظمة الصادرة بموجبه .

ب - إذا لم يتم احدهما بواجباته وفقاً لشروط العقد المبرم بينهما .

ج - إذا استحالت تنفيذ شروط العقد لاسباب خارجة عن ارادة احد الفريقين .

د - إذا تقل صاحب العمل مكان التدريب المحدد في العقد إلى مكان آخر يشكل صعوبة على المتدرب في الانتقال اليه او يضر بمصلحته ولا يجوز له التلرع بهذا السبب بعد مضي شهر واحد على نقله لمكان التدريب الجديد .

هـ - إذا كان استمرار المتدرب في العمل يهدد سلامته او صحته وثبت ذلك بتقرير مفتش العمل او تقرير طبي صادر عن لجنة طبية معتمدة .

قرار اللجنة القانونية

الفقرة د : شطب كلمة (التلرع) واستبدالها بعبارة (ان يحتج) .

معالي رئيس المجلس : الفقرة " أ " مطروحة للمجلس ، الشيخ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : في الفقرة " أ " إذا ارتكب أحدهم أي مخالفة " ، ألا تشعرون أن المخالفة وإن كانت بسيطة تعطي صاحب العمل الحق في إنهاء حق التدريب . ولذلك أنا أرى شطب " أي " . وبالتالي تصبح إذا ارتكب احدهما مخالفة لأحكام هذا القانون ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً . معالي الاستاذ حيد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : اتنى على الشيخ حمزة أن يعرف أن هذه خدمة يقدمها رب العمل ، هذه الخدمة هو الذي يعرضها وهو الذي يحدد شروطها . وبالتالي هذا المتدرب إنسان يريد أن يكسب خبرة حتى يستطيع أن يتوظف عاملاً .

إذا قست الشروط على رب العمل كأننا نقول له لا تقبل متدربين ، يعني حتى إدخال منطق عقد عمل التدريب المهني هو خدمة لهذا المتدرب . فأن لا نقسوا بشروط بحيث تعامل مع المتدرب على أن عامل تريد ان نحمي حقوقه . يستطيع رب العمل أن يقول أنا لا أريد التدريب . وأحب أن أطمئن أخي الكريم أن كثيراً من مصانعنا تضع بينها وبين مدارس التدريب المهنية عملية توأمة حتى يقبلوا أن يتبنوا خريجيه هذه المدارس أو الدارسين فيها أن يتدربوا لأنها كلفة إضافية على رب العمل ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً سيدي الرئيس .

أقترح إضافة فقرة جديدة تنص على مايلي ...

معالي رئيس المجلس : دعها للأخير إذا إضافة فقرة جديدة . هناك اقتراح الشيخ حمزة

بشطب كلمة أي ، من مع الاقتراح ؟ لم يفر الاقتراح . إذن قرار اللجنة القانونية بالموافقة على " أ " ، من مع قرار اللجنة ؟ موافقة .

الفقرة " ب " ، ايضاً قرار اللجنة القانونية بالموافقة ، من مع قرار اللجنة ؟ موافقة .

الفقرة " ج " ، من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة .

الفقرة " د " ، هناك تعديل بشطب كلمة " التلرع " واستبدالها بعبارة أن يحتج وهو قرار اللجنة القانونية . شيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : أرى إبقاء الكلمة الاصلية دون تغيير .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس .

في السطر الثالث إزالة للباس " ولا يجوز له التلرع " ، الضمير في " له " يعود على من ؟ على صاحب العمل أم على العامل ؟ . على العامل المتدرب ، فأمعاً في الوضع ويجب أن تكون المواد القانونية واضحة لا لبس فيها ولا غموض . اقترح بدل " ولا يجوز له " أن يقال ولا يجوز للعامل المتدرب .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ داودية ،

السيد محمد داودية : يا سيدي ، إذا نقل صاحب العمل مكان التدريب المحدد في

هكذا حيد لأصل

المقد إلى مكان آخر يشكل صعوبة على المتدرب في الانتقال إليه اقترح يشكل الانتقال إليه صعوبة على المتدرب أو يضر بمصلحته .

في السطر الأخير "شهر واحد على نقله لكان ، أقرح إلى مكان .

معالي رئيس المجلس : معادة المقرر .

السيد المقرر : بالنسبة لموضوع يشكل تقديمها وتأخيرها صعوبة ، أنا اعتقد ترتيبها الصحيح أن تكون قرية من مكان لأنها تتحدث عن صعوبة مكان ، بمعنى آخر أن تبقى إلى مكان آخر يشكل صعوبة لأن المكان هو الذي يشكل صعوبة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور النور .

الدكتور عبد الله النور : تقدير الكلام كما يلي ، يشكل صعوبة على المتدرب في الانتقال إليه ، هذه لغة غير مستساغة . إن الانتقال يشكل صعوبة على المتدرب ، هذا ما نريد أن نقوله ، هذا الذي حكاه الأخ داوود وأنا أؤيده .

في آخر الجملة عندما نقول على نقله لكان التدريب وكأنه نقل مكان التدريب ولم ينقل العامل ، والمقصود لا نقل العامل ولا نقل مكان التدريب . ولص الأخ داوود صحيح وتستبدل حرف الجر إلى لأن هذا يغير المعنى .

معالي رئيس المجلس : هناك إقتراحات بالإضافة لقرار اللجنة القانونية ، بداية إقتراح

الاستاذ داوود بتغيير موقع الانتقال إليه لتصبح مكان آخر يشكل الانتقال إليه صعوبة على المتدرب . من مع هذا الاقتراح ؟ موافقة .

الاقتراح الآخر إلغاء كلمة "مكان" لتصبح إلى مكان ، ماشي ؟ ماشي .

هناك إقتراح بتبديل "ولا يجوز له التلرع" بلا يجوز للمتدرب التلرع" ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

إذن قرار اللجنة القانونية باستبدال كلمة "التلرع" بكلمة أن يحتج ، من مع القرار ؟ تعد الاصوات .

السيد الأمين العام : "٣٣" من "٦٢"

معالي رئيس المجلس : "٣٣" من "٦٢" ونجح الاقتراح . الفقرة "د" ، قرار اللجنة بالموافقة ، من مع القرار ؟ موافقة . تفضل أخ خليل .

السيد خليل حدادين : اقترح إضافة فقرة جديدة كالتالي : - إذا وجد المتدرب أن المهنة التي يتدرب عليها لا تتفق مع قدراته الجسمية أو الذهنية ... شكراً .

أصوات : ثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : إقتراح الاستاذ خليل بالإضافة هذه الفقرة ، من مع الاقتراح الذي استمعتم إليه ؟ لم ينجح الاقتراح .

المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٩ - يعاقب صاحب العمل الذي يخالف أحكام هذا الفصل بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على مئتي دينار .

قرار اللجنة القانونية ، شطب هذه المادة

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة شطب هذه المادة ، من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل السادس

عقد العمل الجماعي

المادة ٤٠ - أ - يهدف عقد العمل الجماعي إلى تنظيم العمل وتوفير أفضل الشروط لتحسين ظروف العامل المادية والصحية والاجتماعية ورفع كفاءته الفنية والانتاجية .

ب - ينظم عقد العمل الجماعي على ثلاث نسخ أصلية على الأقل ويحفظ كل طرف بنسخة منه وتودع النسخة الثالثة لدى الوزارة لتسجيلها في سجل خاص ، ويكون عقد العمل الجماعي ملوما من التاريخ المحدد فيه وفي حالة عدم تحديد التاريخ فمن تاريخ تسجيله في الوزارة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٤٠ موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم (٣٨) .

- شطب الفقرة "أ"

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح رقم ٣٨ ، هذا الموضوع انتهينا منه .

وأيضاً قرار اللجنة بشطب الفقرة "أ" . قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم ، معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً ، يعني حتى أختصر كثير من النقاش الذي قد يدور لماذا شطبت الفقرة "أ" من المادة "٤٠" ، حقيقة القانون يضع أحكام ويضع شروط ومبررات ، أما أن يذكر ما هي أهداف عقد العمل الجماعي فهذا موضوع وعظ وإرشاد ليس للقانون أي دخل به ، لذلك رأيت اللجنة شطب هذه المادة . إن كان يهدف لهدف غير المذكور في المادة ما دخلنا نحن فيه ، ولذلك رأيت اللجنة شطبها .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : الحقيقة إننا عضو في اللجنة القانونية ولا أريد أن أتكلم ولكن هناك في التعريف عقد العمل الجماعي اتفاق جماعي تنظم بمقتضاه .. الخ . فيغني عن هذه المادة .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط : معالي الرئيس ، الفقرة "أ" من المادة "٤٠" لها وجهتها أما أن يقال هذا ضرب من الوعظ والإرشاد من أجل تحسين العمل والعمال فهذه إن صاحب العمل لا يريد تحسين عمل عماله

هكذا حداد

وتاريخ مباشرة العمل " . إذن تاريخ مباشرة العمل يرفع إلى الوزارة بعد أن يشار العامل عمله ، لكن في المادة " ٤٠ " هنا

معالي رئيس المجلس : شيخ عبد المنعم اقترحك أن تستبدل " من تاريخ تسجيله في الوزارة " بكلمة من تاريخ مباشرة العمل . اقترحك بالضبط لو سمحت .

السيد عبد المنعم أبو زلط : الاقتراح من تاريخ مباشرة العمل بدل " من تاريخ تسجيله في الوزارة " وهذا يوافق ما ورد في المادة " ٨ " .

معالي رئيس المجلس : دكتور النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي بدي أخالف لسببي الشيخ ، لأنه جائز عقد العمل لا يشار بالعمل قد يشار بالتدريب ، يجوز ترسل واحد طبيب بمئة إلى الخارج وتقول له روح تدرب عقدك اليوم يبدأ نبي ولكن مباشرتك العمل من تاريخ كذا .

الآن ما يسبق مباشرة العمل يكون فيه ظروف كثيرة جداً ، ولذلك التصويت الذي اقترحه الشيخ مثله مثل التصويبات التي قبله غير وارد .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

هذا النص أوفق مع قانون البيانات الذي يقول " يثبت التاريخ إذا تضاد عليه الطرفان

ولا يريد تثقيفهم صحياً واجتماعياً ولا يريد أن يرفع كفاءتهم الفنية . إذا القانون منحهم حقاً في ذلك فلماذا يحرمون منه ويطالبون به إذا حرموا منه ؟ . تحسن وضع العمال فنياً وصحياً واجتماعياً وكفاءة مطلوب .

معالي رئيس المجلس : إذن أنت مع بقاء الفقرة ؟

السيد عبد المنعم أبو زلط : نعم

معالي رئيس المجلس : الفقرة " أ " ، قرار اللجنة القانونية بشطب الفقرة ، من مع قرار اللجنة ؟ تشطب الفقرة " أ " .

الفقرة " ب " ، قرار اللجنة بالموافقة . شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط : شكراً معالي الرئيس .

الفقرة " ب " في السطر الثالث يقول " ويكون عقد العمل الجماعي ملزماً من التاريخ المحدد فيه ، وفي حالة عدم تحديد التاريخ فمن تاريخ تسجيله في الوزارة " .

اقترح استبدال " تسجيله في الوزارة " بمباشرة العمل ، فتصبح وفي حالة عدم تحديد التاريخ فمن تاريخ مباشرة العمل . واستناداً لما ورد في المادة الثامنة حيث تقول " يترتب على صاحب العمل أو ما ينوب عنه ما يلي : -

إن يرسل إشعاراً إلى الوزارة أو إلى أي من مكاتبها في منطقة العمل يتضمن عدد العمال لديه ونوع عمل كل منهم وطبيعة عمله

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي الرئيس أنا أعتقد أن ذكر المباشرة خطأ جسيم لأن عقد العمل الجماعي يقوم أصلاً بين عمال يباشرون عملهم وبين رب العمل تعتقه النقابة أو مجموعة من العمال عاملين لدى رب العمل يصلون إلى عقد جماعي ، وهو ليس كالعقد الفردي الذي يعقد قبل بدء العمل .

ولذلك أؤيد ما ذهب إليه معالي رئيس اللجنة أن هذا النص هو الحقيقي لأن العمال مباشرين لعملهم .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

في حالة عدم تحديد التاريخ من تاريخ تسجيله في الوزارة اقترح من تاريخ واقعة توقيعه . واقعة التوقيع هي معروفة من أي يوم .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : أعتقد أن الاقتراح الذي قدمه الشيخ أبو زلط ليس في مصلحة العامل وأن النص الذي ورد هو الذي يحقق تلك المصلحة .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الأفاضل هناك اقترح من الشيخ عبد المنعم باستبدال كلمة " تاريخ تسجيله في الوزارة " بتاريخ

أو من تاريخ تأشير أي موظف رسمي عليه " . ففي حالة تسجيله في الوزارة يصبح التاريخ تاريخاً ثابتاً ويصبح تأشير موظف الوزارة بالتأشير عليه هو التاريخ الثابت الذي يحدد الحقوق والواجبات . لذلك النص كما ورد هو الأسلم .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

بالرغم من الصراع إلا أنني سأقتصر لزميلي أبو انس اليزم ، في الفقرة " ب " هو ملزم لصاحب العمل وللعامل ، أما ما يقترحه الشيخ أن يرسل إشعاراً إلى الوزارة ، في الفقرة " أ " من المادة " ٨ " ، أو أي من مكاتبها يتضمن عدد العمال وموقع عمل كل منهم وطبيعة عمله وتاريخ مباشرته العمل . زميلي يقصد أن تاريخ المباشرة من الناحية القانونية يكون ملزم لصاحب العمل . بالنسبة للفقرة " ب " يعتبر ملزم من الناحية القانونية بكافة الحقوق ، أما تاريخ المباشرة فيما لو لم يتم إرساله إلى الوزارة وحصلت خلافات أثناء العقد قبل أن يرسل الإشعار ولم يحدد فهو يلجأ إلى القواعد العامة ويقدم دعوى . فسيان سواء ذكرناها أخي أبو انس أو ما ذكرناها من ناحية قانونية سليمة جداً .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية

هكذا حداد

مباشرة العمل . من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

هناك الاقتراح الآخر من الأخ خليل حدادين من تاريخ واقعة توقيعه ، مقصود العقد . من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية بالموافقة على " ب " ، من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة . المادة ككل ؟ موافقة .

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤١ - يكون عقد العمل الجماعي لمدة معينة أو غير معينة فإذا عقد لمدة معينة فلا يجوز أن تتجاوز الستين وإذا عقد لمدة غير معينة ومضى على تنفيذه ستان على الأقل فيكون لكل من طرفي العقد حق إنهائه بموجب إشعار يبلغ إلى الطرف الآخر قبل شهر على الأقل من تاريخ الانتهاء وتبلغ الوزارة بنسخة من هذا الإشعار .

قرار اللجنة القانونية

موافقة بعد إعادة التقييم

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٢ - أ - إذا انتهى عقد العمل الجماعي بانتهاء أجله أو بانهاؤه من قبل أحد

الطرفين وفقاً لأحكام المادة (٤١) من هذا القانون وكانت هناك مفاوضات لتجديده أو تمديد مدته أو تعديله فإن مفعوله يبقى سارياً طيلة المفاوضات لمدة لا تزيد على ستة أشهر ، فإذا لم تنته المفاوضات إلى اتفاق خلال هذه المدة يعتبر العقد منتهياً .

ب - ان انتهاء عقد العمل الجماعي لا يجوز لصاحب العمل المساس بأي صورة من الصور بالحقائق التي اكتسبها العمال الذين كان العقد يشملهم .

قرار اللجنة القانونية

الموافقة بعد إعادة التقييم

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية حول الفقرة " أ " مطروح للمجلس ، موافقة ؟ موافقة . الفقرة " ب " ؟ موافقة . المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٣ - أ - يكون عقد العمل الجماعي ملزماً :-

١ - لأصحاب العمل وخلفائهم بما فيهم ورثتهم والأشخاص الذين انتقلت إليهم المؤسسة بأي صورة من الصور أو عند اندماجها بغيرها .

٢ - للعمال المشمولين بأحكامه في حالة انسحابهم من النقابة أو الاتحاد الذي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا

أعضاء في تلك النقابة أو الاتحاد أو لتنظمة وقت إبرام العقد .

٣ - لعمال أي مؤسسة خاضعة لأحكام العمل الجماعي ولو لم يكونوا أعضاء في أي نقابة .

٤ - للعمال في أي مؤسسة خاضعة لأحكام عقد العمل الجماعي ويرتبطون بعقد عمل فردي مع هذه المؤسسة وكانت شروط عقودهم أقل فائدة لهم من الأحكام الواردة في العقد الجماعي .

ب - يعتبر باطلاً كل شرط يخالف لعقد العمل الجماعي يرد في أي عقد فردي أبرم بين أشخاص مرتبطون بالعقد الجماعي مالم يكن هذا الشرط أكثر فائدة للعمال .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٤٣ موافقة بعد :

- إعادة تقييمها لتصبح برقم (٤١)
- اجراء التصحيح اللغوي على الفقرة (أ)
- شطب كلمة (بما) والاستعاضة عنها بكلمة (بمن) .

معالي رئيس المجلس : الفقرة " أ " مطروحة للمجلس الكريم ، الاستاذ بدر الرباطي .

السيد بدر الرباطي : اقترح إضافة عبارة بعد " يكون عقد العمل الجماعي ملزماً " عبارة للفقرات التالية .

أصوات : ثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط : أثنى على الأخ أبو عمر .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة : معالي الرئيس هناك كلمة لم تنته لها في البند " ١ " لأصحاب العمل " وخلفائهم " القانون المدني يستعمل كلمة خلفهم بدل " خلفائهم " .

معالي رئيس المجلس : هذا مصطلح قانوني ، السيد المقرر .

السيد المقرر : معالي الرئيس هذه المادة تتحدث عن فئتين وليس عن أكثر من فئة حتى يقال ملزماً للفقرات التالية . هم أصحاب العمل والعمال ، هذه فئة وهذه فئة أخرى . لذلك أعتقد أن النص الموجود حالياً هو الأنسب .

معالي رئيس المجلس : الدكتور النور .

الدكتور عبد الله النور : هناك أربع فئات تحدث عنها المادة ، يعني المادة تقرأ مع الأربع فئات . الفئة الأولى أصحاب العمل ، ثانياً العمال المشمولين ، ثالثاً لعمال أي مؤسسة ، رابعاً للعمال في أي مؤسسة .

معالي رئيس المجلس : سعادة المقرر المقصود المذكورين في الفقرات الأربعة . الشيخ حمزة .

هكذا عند الفصل

السيد حمزة منصور : في حالة الموافقة على إقتراح الشيخ بدر لا بد من شطب " اللام " من مطلع كل عبارة " ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، .. " وشكراً .

معالي رئيس المجلس : فلنطرح إقتراح الشيخ بدر بداية . الشيخ بدر يقترح ملزماً لفئات التالية ، من مع هذا الاقتراح ؟ لنجح الاقتراح .

السيد عبد الله اخوارشيدة : إقتراح الاستاذ بسام في محله ، أصحاب العمل وخلفهم ، لأن الذي تفضل الدكتور همام والأشخاص الذين انتقلت اليهم المؤسسة باي صورة من الصور . فاقترح الدكتور بسام جيد .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : معالي الرئيس ، الخلف في القانون المدني إما أن يكون خلفاً عاماً وإما أن يكون خلفاً خاصاً . الخلف العام هو الورثة ، الخلف الخاص هو من تؤول إليه الأمور بصورة أخرى من الصور كالمشتري الجديد وقد فصلها النص تفصيلاً ، لذلك يكفي أن نقول أصحاب العمل وخلفهم العام والخاص ، أو خلفهم العام أو الخاص ، لكن هنا المشروع مفصل أكثر لازالة اللبس والغموض .

لذلك تصبح أصحاب العمل وخلفهم بن فيهم ورثتهم والأشخاص الذين انتقلت اليهم المؤسسة بأي صورة من الصور أو عند إنتماجها بغيرها . يعني أنا أراها ماشية فقط غيرنا " خلفهم " بخلفهم .

معالي رئيس المجلس : فلنطرح إقتراح الشيخ بدر بداية . الشيخ بدر يقترح ملزماً لفئات التالية ، من مع هذا الاقتراح ؟ لنجح الاقتراح .

تابع لهذا الاقتراح ما اقترحه الشيخ حمزة بحذف " اللام " من مطلع العبارات ، من مع هذا الاقتراح ؟ لنجح الاقتراح .

هناك ما ذكره رئيس اللجنة باستبدال كلمة " وخلفائهم " بكلمة وخلفهم . هذا مصطلح قانوني حسب ما فهمت ، موافق عليه ؟ موافق . دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : أنا أقترح أنه ما فيه داعي لهذا التفصيل ، لو قلنا الورثة هذه كلمة تسد .

معالي رئيس المجلس : عن أي شيء نتحدث دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : عن البند " ١ " ، " لأصحاب العمل وخلفائهم " ، أنا أقول إذا ذكرنا الورثة فقط حتى الأشخاص الذين انتقلت اليهم هنا يصبح صاحب عمل تلقائي ، لا داعي للذكرهم ، لا داعي أن نقول الخلف ثم نقول بما فيهم الورثة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام سعيد .

السيد فوزي الزعبي : معالي الرئيس ورد في جريدة شبحان بتاريخ ٢٤ / ٦ / ١٩٩٥ ...

معالي رئيس المجلس : أرجوك أنت طلبت نقطة نظام ، أرجوك ، المادة " ٤٤ " سعادة المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٤ - للوزير بناء على طلب أي من أصحاب العمل وبعد اجراء دراسة مناسبة تشتمل النظر في توصيات لجنة يشكّلها الوزير من أصحاب العمل والعمال المعنيين أن يقرر توسيع نطاق شمول أي عقد جماعي مضي على تفيله مدة لا تقل عن شهرين ليسري بجميع شروطه على أصحاب العمل والعمال في قطاع معين أو على فئة منهم في جميع المناطق أو في منطقة معينة سواء أكان أصحاب العمل منتسبين إلى النقابة أو غير منتسبين وتنتشر القرارات الصادرة بمقتضى هذه المادة في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٤٤ موافقة بعد إعادة ترقيمها لتصبح برقم (٤٢) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح ، الاستاذ أنور الجديد .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ذيب أنيس .

السيد ذيب أنيس : أقترح بدل وخلفائهم أو خلفهم لأصحاب العمل ومن يخلفهم .

معالي رئيس المجلس : شيخ حمزة .

السيد حمزة منصور : الحقيقة أنا لا أرى مبرراً لشطب " خلفائهم " علماً بأن خلف صحيحة لكن خلفاء شائعة في القرآن الكريم وأيضاً في السيرة الخلفاء الراشدون ، وبالتالي يعني استخدام خلفاء ليس فيها ما يضير . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الزملاء هناك رأي باستبدال كلمة " خلفائهم " بخلفهم ، من مع هذا الرأي ؟ تعد الأصوات .

السيد الأمين العام : " ٣٣ " من " ٦٠ " .

معالي رئيس المجلس : " ٣٣ " من " ٦٠ " لنجح الاقتراح . إذن الفقرة " أ " بما فيها تعديل اللجنة القانونية ، من مع القرار ؟

السيد الأمين العام : " ٣٦ " من " ٦٣ " .

معالي رئيس المجلس : " ٣٦ " من " ٦٣ " وينجح الاقتراح . الفقرة " ب " مطروحة للمجلس الكريم ، هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية ؟

موافقة . نقطة نظام .

السيد أنور الحديدي : معالي الرئيس ،
أقترح إضافة والعمال بعد " العمل " الواردة في
السطر الأول .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد
المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط : شكراً
معالي الرئيس .

في نهاية السطر الثالث " والعمال
المتنيين أن يقرر توسيع نطاق شمول أي عقد " ،
هذا فيه ما فيه من ركازة التعبير . لذلك أقترح
أن يقرر توسيع نطاق الشمول لأي عقد
جماعي . وأنا أتحدى أن تعرض على مجمع
اللغة .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير
العمل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي
الرئيس .

حقيقة أنا مع الاقتراح الذي تفضل به
الزميل أنور الحديدي ويبدو أن كلمة عمال قد
سقطت سهواً من مشروع القانون .
ولي اقتراح آخر في نفس المادة هو شطب
" سواء كان أصحاب العمل متنيين إلى
النقابة أو غير متنيين " لأن أصحاب العمل
في مشروع القانون ليس لهم نقابات بل
هيئات .

معالي رئيس المجلس : يعني الوقوف
عند " منطقة معينة " ثم " وتنشر القرارات " ؟

معالي وزير العمل : لأ سيدي فقد من
بدء " سواء كان أصحاب العمل متنيين إلى
النقابة أو غير متنيين " هذه تشطب وتكمل
وتنشر القرارات .

معالي رئيس المجلس : الشيخ السعد .

السيد سليمان السعد : هنا عندما قال
" ليسري بجميع شروطه على أصحاب العمل
والعمال في قطاع معين أو على فئة منهم في
جميع المناطق أو في منطقة معينة " . يعني
فهنا أن يسري هذا الأمر على قطاع معين
وفهمنا الفلسفة من وراءه . لكن أنا شخصياً لا
أفهم الفلسفة التي تقوم عليها هذه المادة في
عبارة على فئة منهم أو منطقة معينة . لماذا لا
يشمل الفئة فقط ؟ نقول في قطاع معين
ولسكت على ذلك . ما هي الفلسفة التي تقوم
عليها عندما مجرى على فئة معينة أو منطقة
معينة ؟ . إذا فهمنا الفلسفة التي تقوم عليها
هذه العبارة تكون الصورة واضحة إذا وافقنا أم
لم نوافق ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : الحقيقة النص
واضح ، يعني التحوط الذي يديه الاخ سليمان
غير وارد ، والنص بعد اقتراحات أبو محمد
بإضافة العمال بعد " أصحاب العمل " وشطب
أصحاب العمل المتنيين إلى النقابة اعتقد أن
النص واضح لا يحتاج إلى أي تعديل ...
وشكراً .

وغير ذلك من الأمور التنظيمية المتعلقة
بهذه العقود ويتم تعليق بيان يشير إلى
وجود العقد الجماعي وإلى طرفي العقد
وتاريخه ومكان إجرائه داخل المؤسسة
وفي أماكن العمل .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٤٥ - موافقة بعد ترقيمها لتصبح برقم
(٤٣) وإعادة صياغة العبارة التالية الواردة
في مطلعها (تحدد بتعليمات يصدرها
الوزير كيفية تسجيل عقود) لتصبح بالنص
التالي :

يصدر الوزير تعليمات تحدد كيفية تسجيل
عقود العمل الجماعية والانضمام إليها
واستخراج صور عنها وغير ذلك من الأمور
التنظيمية المتعلقة بهذه العقود .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح للمجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل السابع

حماية الأجور

المادة ٤٦ - يحدد مقدار الاجر في العقد وإذا
لم ينص عقد العمل عليه فيأخذ العامل
الاجر المقرر لعمل من نفس النوع إن وجد
والا قدر طبقاً للعرف فإذا لم يوجد العرف
تولت المحكمة تقديره بمقتضى احكام هذا
القانون باعتباره نزعاً عمالياً على الاجر .

قرار اللجنة القانونية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، زملائي
الافاضل الاقتراحات كالتالي : - الاستاذ أنور
الحديدي اقترح إضافة كلمة أو العمال ، من مع
هذا الاقتراح ؟ أغيبه .

هناك اقتراح بشطب " سواء كان
أصحاب العمل متنيين إلى النقابة أو غير
متنيين " . من مع هذا الاقتراح ؟ موافقة .
الشيخ عبد المنعم يقترح النص التالي أن يقرر
توسيع نطاق الشمول لأي عمل بدلاً من " أن
يقرر توسيع نطاق شمول أي عقد " . من مع
هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية بعد التعديلات التي
أقرت بالموافقة ، من مع القرار ؟ موافقة ، أرفع
الجلسة للصلاة ثم تعود .

- وهنا رفعت الجلسة للصلاة والاستراحة ثم
عادت بعد ذلك للإعقاد -

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس : الزملاء الكرام
قبل أن يبدأ السيد المقرر علمت أن هناك
العديد من الزملاء لديهم التزامات سواء في
مجلس الوزراء أو من بعض لجان المجلس ،
أرجو أن تسرع في إنجاز بعض المواد ثم أرفع
الجلسة : السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٥ - تحدد بتعليمات يصدرها الوزير
كيفية تسجيل عقود العمل الجماعية
والانضمام إليها واستخراج صور عنها

هكذا هي الحال

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٧ - أ - يدفع الاجر خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ استحقاقه ولا يجوز لصاحب العمل حسم أي جزء منه الا في الحالات التي يجيزها القانون .

ب - ان توقيع العامل على أي كشف أو سجل للاجور أو على ايصال بقيمة المبلغ المسجل فيه لا يعني اسقاط حقه في أي زيادة على المبلغ المقبوض بموجب القانون أو النظام أو العقد .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٨ - لا يجوز حسم أي مبلغ من اجر العامل الا في الحالات التالية : -

أ - استرداد ما قدم صاحب العمل من سلف للعامل بحيث لا يزيد كل قسط يتم استرداده من السلفة على (١٠ ٪) من الاجر .

ب - استرداد أي مبلغ دفع للعامل زيادة على استحقاقاته .

ج - اشتراكات واقساط الضمان الاجتماعي المستحقة على العامل والحسميات

الواجب اجراؤها بموجب القوانين الاخرى .

د - اشتراكات العامل في صندوق الادخار .
هـ - الحسميات الخاصة بتسهيلات الاسكان التي يقدمها صاحب العمل وغير ذلك من مزايا أو خدمات حسب المعدلات أو النسب المقررة المتفق عليها بين الطرفين .

و - كل دين يستوفى تنفيذاً لحكم قضائي .
ز - المبالغ التي تفرض على العامل بسبب مخالفته لاحكام النظام الداخلي للمؤسسة أو لعقد العمل أو مقابل ما اتلفه من المواد أو الادوات بسبب اهماله أو أخطائه وذلك وفق الاحكام الخاصة بالنصوص عليها في هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

في الفقرة " ز " ...

معالي رئيس المجلس : عفواً استاذ خليل ما دام هناك حديث لنطرح الفقرات فقرة فقرة .

الفقرة " أ " ؟ موافقة ، الفقرة " ب " ؟ موافقة .

الفقرة " ج " ؟ تفضل شيخ .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤٩ - لا يجوز لصاحب العمل اتخاذ أي إجراء تأديبي أو فرض غرامة على العامل عن مخالفة غير متصوص عليها في لائحة الجزاءات المعتمدة من قبل الوزير على أن يراعى ما يلي :

أ - ان لا تفرض على العامل غرامة تزيد على اجر ثلاثة ايام في الشهر الواحد أو إيقافه عن العمل بدون اجر لمدة تزيد على ثلاثة ايام في الشهر الواحد وإن تباح له فرصة سماع اقواله للدفاع عن نفسه قبل فرض العقوبة عليه . وإن يكون للعامل حق الاعتراض على العقوبة التي فرضت عليه لدى مفدش العمل خلال اسبوع واحد من تاريخ تبليغها له .

ب - ان لا يتخذ بحق العامل أي إجراء تأديبي أو فرض غرامة عليه عن أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في لائحة الجزاءات المعتمدة بعد القضاء خمسة عشر يوماً على ارتكابها .

ج - ان تسجل الغرامات التي تفرض بمقتضى هذه المادة في سجل خاص يبين فيه اسم العامل ومقدار اجره واسباب فرض الغرامة عليه وإن تخصص الغرامات لتحقيق خدمات اجتماعية للعامل في المؤسسة وفق ما يقرره الوزير .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

السيد عبد الباقى جمو : نؤخر " اسقاط " إلى نهاية الفقرة وتصبح وأقسامه .

معالي رئيس المجلس : الفقرة " د " ؟ ، موافقة . الفقرة " هـ " ؟ ، موافقة . الفقرة " و " ؟ ، موافقة . الفقرة " ز " ؟ استاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : معالي الرئيس . في وسط الفقرة " ما اتلفه من المواد أو الادوات بسبب اهماله أو أخطائه " أقترح إضافة كلمة المقصودة . العامل عندما يخطيء وهو لا يقصد فلا يجوز لصاحب العمل أن يحاسبه .

أصوات : نثني على ذلك . معالي رئيس المجلس : الاستاذ أنور الحديد .

السيد أنور الحديد : في نفس الفقرة بدل " أخطائه " خطأه .

معالي رئيس المجلس : إقتراح الاستاذ خليل حدادين بإضافة المقصودة أو المتعمدة ، من مع الاقتراح ؟ تعد الأصوات . السيد الامين العام : " ١٩ " من " ٤٦ "

معالي رئيس المجلس : " ١٩ " من " ٤٦ " لم ينجح الاقتراح . إقتراح الاستاذ أنور باستبدال " أخطائه " بخطأه ، من مع الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح . إذن من مع قرار اللجنة القانونية بالموافقة على الفقرة " ز " ؟ موافقة . المادة ككل ؟ موافقة .

هكذا في الأصل

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، الفقرة "أ" . الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : أقترح شطب الفقرة كاملة لأن فلسفة الاجر والاجر الذي يدفع للعامل ليس لشخصه إنما هناك جهة أخرى متعلقة بهذا الاجر وهم من يملهم من ابنائه وزوجته وأمه وأبيه . وبالتالي أرى أنه لا يجوز تغريم العامل من اجره .

معالي رئيس المجلس : الاقتراح بشطب الفقرة "أ" ، من مع الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح . إذن قرار اللجنة القانونية بالموافقة ، من مع القرار ؟ موافقة .

الفقرة "ب" ؟ موافقة .

الفقرة "ج" ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٠ - إذا ثبت ان العامل قد تسبب في فقد أو إتلاف أدوات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهدة العامل وكان ذلك ناشفاً عن خطأ العامل أو مخالفته تعليمات صاحب العمل فلصاحب العمل ان يقطع من أجر العامل قيمة الأشياء المفقودة أو الم تلفة أو كلفة إصلاحها على أن لا يزيد ما يقطع لهذا الغرض عن أجر خمسة أيام في الشهر ولصاحب العمل حق اللجوء إلى

الحاكم النظامية المختصة بالمطالبة بالتعويض عن الاضرار التي تسبب العامل بها .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، الاستاذ محمد داودية .

السيد محمد داودية : في السطر السادس " أن لا يزيد ما يقطع لهذا الغرض عن " بدل " عن " على .

ايضاً في السطر الثاني " أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهدة العامل " . وكانت أو " أو كانت " ؟ المعنى غير واضح .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : قد تكون العهدة في بيته مثلاً .

معالي رئيس المجلس : ما يقصده الاستاذ محمد أنه إذا ثبت أن العامل قد تسبب في فقد أو إتلاف أدوات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت ، الحقيقة يمكن تكون وكانت في عهدة العامل . السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

لأ الحقيقة هي غير ذلك ، إذا ثبت أن العامل قد تسبب بفقد أو إتلاف أدوات أو

السيد حماد أبو جاموس : شكراً سيدي ، قد تكون هذه الأدوات أو الآلات مستأجرة من صاحب العمل وهي في عهدة العمل ، ولذلك " أو كانت " صحيحة .

معالي رئيس المجلس : دكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة هذه المادة فضفاضة جداً وصار أنه كل إتلاف يمكن يحاسب عليه العامل ، فأنا أقترح قيد في بداية هذه الفقرة إذا ثبت أن العامل تسبب عن قصد . لأنه الحقيقة إذا بقيت المادة على هذه الوضعية أي إتلاف سيكلفه العامل ، ليس كل إتلاف يحاسب عليه العامل . إذا خالف التعليمات يحاسب ، لكن يجب وضع القيد في بداية هذه الفقرة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : سيدي ، الاتلاف أو الإهمال قد يكون عن قصد أو غير قصد وهذا ما ذهب إليه الزميل شنيكات ، ولا يجوز هنا أن يساوي بين الإهمال المتعمد أو غير المتعمد .

ولهذا أقترح وأنتي على ما ذهب إليه الزميل شنيكات بأن تضاف كلمة إذا كان ذلك ناشفاً عن خطأ العامل المتعمد .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل ، هذا حكم . أو كانت ، لكن المشروع لا يريد ان يكرر ، أو كانت هذه الأدوات أو الآلات أو المنتجات في عهدة العامل . فقرة منفصلة ، وكان ذلك ، للحالتين ناشفاً عن خطأ العامل أو مخالفته تعليمات صاحب العمل .

معالي رئيس المجلس : بندي أسألك معالي أبو فيصل إذا سمحت ، " أو كانت في عهدة العامل " ليست بملكات صاحب العمل حتى لو كانت في عهدة ؟ . أنا اعتقد ، والرأي طبعاً للمجلس الكريم ، أنها يمكن شرط للاتلاف وتحمل المسؤولية أن تكون في عهدة .

السيد رئيس اللجنة : إذا تسبب في فقد أو إتلاف أدوات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل ، هذه فقرة . ربما يشتغل عامل في مؤسسة ما ، فيه آلات ومنتجات يملكها صاحب العمل وهي ليست تحت يد العامل ، هي من اختصاص عمال آخرين وهو تسبب عن خطأه أو مخالفته تعليمات صاحب العمل وأتلفها . ثم الحكم الثاني إذا كانت في عهدة العامل أدوات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل وتسبب في إتلافها عن خطأه أو تقصيره أو نتيجة مخالفته تعليمات صاحب العمل فيغرم حسب الحكم الوارد فيه .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد أبو جاموس .

هكذا من النص

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

مثل هذه المادة مر مواد وقتنا خطأ مقصود وخطأ غير مقصود وما لمحت الاقتراحات ، الحقيقة أنا اول مرة بدى أحكي في هذا الموضوع ، لا أعرف كيف أنه نحن في هذا الاقتراح نخالف كل القواعد العامة المقررة في الكون وليس في الاردن ، وفي الفقه الاسلامي وفي الفقه غير الاسلامي ، في الفقه الفرنسي والانجلو سكسوي . قواعد المسؤولية التقصيرية تقتضي أنه إذا دهست واحد بسيارتي نتيجة مخالفتي لقواعد السير غير المعمدة ، لأني سقت بسرعة زيادة أو ما راعيت أولوية المرور ، وأنا غير قاصد أدهس واحد أنفرمه ، بدى أنحمل هذه المسؤولية .

أما الاستعمال العادي إذا استعمل فأس مثلاً ، إذا ثبت أن العامل غير مهمل واستعمل الآلة استعمال عادي لكنها خربت ، مثل ما أكون أنا اسوق سيارتي فتخرب البواجي أو يقطع قشاط المروحة ، هذا استعمال عادي لا أسأل عنه ولا ذنبي إذا كنت مستأجر السيارة ... الخ .

لكن إذا أنا ارتكبت خطأ نتيجة إهمالي ونتيجة مخالفتي تعليمات صاحب العمل ونتيجة مخالفتي لتعليمات الآلة التي اشتغل عليها من سيضمن لصاحب العمل هذا الحق ؟ لماذا أقول أنا خطأ مقصود ، الخطأ المقصود إذا نص على أن هنالك خطأ مقصود يحتاج هذا القصد الخاص إلى إثبات معين ، كيف أقول خطأ مقصود : أنا ما ذنبي إذا أنت لا تستعمل الآلة حسب التعليمات التي أعطيتك إياها

وخربتها ، كيف بدى أقول مقصود أو غير مقصود !!

هذه قواعد المسؤولية التقصيرية مقررة يا إخوان في كل الكون أنه من يستعمل حقه بشكل في إهمال أو تقصير فيضمن الضرر الذي يلحق الغير ، هذه قاعدة المسؤولية التقصيرية في كل العالم ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً معالي الرئيس .

إذا كانت المواد ليست في عهدة العامل فهو غير مسؤول عن أي خراب يلحق بها ، ولكن إذا كانت في عهده فالأمر مختلف وتكون مسؤولية العامل مسؤولية مباشرة عنها ، لذا أنا مع " وكانت " وليس " أو كانت " . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور الرضوي .

الدكتور فرح الرضوي : شكراً معالي الرئيس .

أنا أود أن أسأل معالي أبو فيصل السؤال التالي : - إذا كان من طبيعة عمل العامل أن يضبط على زر كهربائي لإدارة آلة معينة وكان هنالك " شورت " في الكهرباء وتنتج عنه إتلاف لبعض هذه الآلات . هل هو المسؤول هذا العامل ؟ . إذن كيف نحمله من هذه الأمور ؟ . إذن يجب أن يكون هنالك كلمة قصد أو إهمال .

معالي رئيس المجلس : دكتور عويضة .
الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي

الرئيس .

أظن النص الوارد كما هو موجود وكما بين الأخ أبو فيصل يغطي الحاجة التي يريدنا الاخوان لأنه موصوف بأنه خطأ العامل ، والاستعمال العادي لا يسمى خطأ العامل .

يعني الذي يريدونه بما ورد في الشريعة بالإهمال والتقصير لا يوصف الإهمال والتقصير بأنه خطأ . الجملة واضحة وتدل دلالة دقيقة على المطلوب بالقيدين خطأ العامل أو مخالفة تعليمات صاحب العمل .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : بالنسبة للمادة " ٥٠ " كما تفضل معالي رئيس اللجنة الحبلر الذي يطلبه الاخوان حق للعمال ، لكن هذا الامر تقديره فيما إذا تضرر العامل له حق اللجوء إلى المحكمة . واحضار خبراء فنيين لإثبات أنه هل هذا كان خطأ متعمد منه ولا طبيعة العمل تقتضي الوضع هذا ، فالمحكمة هي الفيصل . أما أن نقول هذا مقصود أو غير مقصود ونحتل العامل شيء خفيف أو كثير الحقيقة فيه إجحاف للطرفين .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : أنا أريد ان أقرأ الصيغة التي أعتقد أنها الصيغة الصحيحة ،

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة
حكيم خبير

ثانياً ليس هناك خطأ عمد ، هناك خطأ وخطأ شبه عمد ، الجرائم ، والخطأ يحاسب عليه الانسان إذا أدى هذا الخطأ إلى إلحاق ضرر

بآخرين .

الصيغة التي اقترحها : - إذا ثبت أن العامل قد تسبب في فقد أدوات أو آلات أو منتجات أو إتلافها يملكها صاحب العمل أو كانت ، أو ضرورية هنا ولا لما سأل العامل عن أي شيء أتلفه ، لذلك " أو " يجب ان تبقى .

معالي رئيس المجلس : زملائي الافاضل هناك مجموعة من الاقتراحات ، هناك من يقترح من الرملاء أن يكون خطأ العامل متعمد وهناك رأي اللجنة القانونية بالموافقة على الصيغة الاولى .

الاقتراحات هي كالتالي إذا ثبت أن العامل قد تسبب عن قصد ، ثم في السطر الثالث عن خطأ العامل المتعمد . هذا الذي اقترح علي ، من مع هذه الاقتراحات ؟ أقلية ساحقة .

قرار اللجنة القانونية بالموافقة ، من مع قرار اللجنة القانونية مع التصحيح اللغوي باستبدال " عن " بـ " يعلى ؟ وتقر المادة " ٥٠ " حسب قرار اللجنة ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : وارفع الجلسة إلى صباح يوم الاربعاء الساعة العاشرة صباحاً ..

شكراً لكم .

رئيس مجلس النواب
المهندس سعد هائل السرور

هكذا هو النص